

شَحْحُ الْعِلْمِ وَالنَّفْسِ الزَّانِيَةِ

عَلَى الْمُصَرِّفِ الْعَرَبِيِّ

لِلْإِمَامِ عَفِيفِ الدِّينِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ إِبْرَاهِيمِ الزَّنْجَانِيِّ

(تنبیه) قد جعلنا المتن بأعلى الصفحة والشرح بأسفلها

مفصولا بينهما بجدول

راجعه ، وأشرف عليه ، وعلق حواشيه

المهم  
في دول كثر في كبرى الروابي  
وقصر له العلم والعلم بهما  
ومر السارح رجب ١٣٧٥

محمد محي الدين عبد محمد  
المدرس في كلية اللغة العربية  
بالمجمع الأزهر

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

اصابها: مصطفى محمد

سنة ١٩٣٤ م

مطبعة الاستقامة  
بشارع أم الغلام رقم ١٤ بكسرين

سنة ١٣٥٣ هـ

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ  
أَعْلَمُ أَنَّ التَّصْرِيْفَ فِي اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ ، وَفِي الصَّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَّاحِدِ إِلَى أَمْثَلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكام ، وأبهى حبر تحاك بينان البيان وأسنان الأقلام ، حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتظاهرة ، ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جرائم الأنام ، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الإسلام

(وبعد) فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله : لما رأيت مختصر التصريف الذي صنقه الإمام الفاضل العالم القدوة المحققين غرة الملة والدين عفيف الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني رحمة الله عليه مختصرا ينطوي على مباحث شريفة ويحتوي على قواعد لطيفة سنع لي أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعبا ويكشف عن وجه المعاني نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج مراحله من حامضه مضيئا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري القاتر ونظري القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن أطلع فيه على عشرة أن يدرا بالحسنة السيئة فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والترصيف مختصرا في هذا المختصر بل قراءة في علم التصريف ومن الله الاستعانة وإليه الزلني وهو حسب من توكل عليه وكفى . فها أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول : لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولا ليكون على بصيرة في طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب بدأ المصنف رحمه الله بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوي إشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف للبالغة والتكثير (في اللغة التغيير) تقول صرفت الشيء أي غيرته يعني أن التصريف معنيين لغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب واللغة هي الألفاظ الموضوعات للمعاني من لغتي بالكسر يلغى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والتاء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى وصناعي وهو ما وضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله (وفي الصناعة) بكسر الصاد وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل والمراد بها ههنا صناعة التصريف أي التصريف في الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أي تغييره والأصل ما يبني عليه شيء والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أي أبنية وصيغ وهي الكلم باعتبار الهيئات التي

تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لمعان) جمع معنى وهو في الأصل مصدر ميمي من العناية نقل إلى معنى المفعول وهو ما يراد من اللفظ أى التصريف تحويل الأصل أى المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلا بها) أى بهذه الأمثلة وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه مثلا الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحالى أو غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل قال فى المغرب التحويل نقل الشيء من موضع إلى موضع آخر وقال فى الصحاح التحويل التنقيط من موضع إلى موضع آخر وحوله فتحويل وحول أيضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لا يبغون عنها حولا، فهو أخص من التغيير ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون التحويل أولى من التغيير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لأنه أخص من التصريف ثم التعريف يشتمل على العلة الأربع قبل التحويل هو الصورة ويبدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول والأصل الواحد هو المادة وحصول المعانى المقصودة هى الغاية فإن قلت المحول للأمثلة أهو الواضع أم غيره قلت الظاهر أنه كل من يصلح لذلك كما يقال فى العرف صرفت الكلمة لكنه فى التحقيق هو الواضع لأنه الذى حول الأصل الواحد إلى الأمثلة وإنما قلنا إنه حول الأصل الواحد إلى أمثلة أى اشتق الأمثلة منه ولم يجعل كلا من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها لأن هذا أدخل فى المناسبة وأقرب إلى الضبط واختار الأصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة فى استدلالهم أن المصدر يعل بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه فى الإعلال وجودا فى يعد عدة وعدما فى وجل يوجل وجلا ومداريتة تدل على أصالته والجواب بأنه لا يلزم من فرعيتة فى الإعلال فرعيتة فى الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يعد فى الإعلال مع أنه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل فى الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافى كون إعلال المصدر متأخرا عن إعلال الفعل فتأمل. واعلم أن مرادنا بالمصدر المصدر المجرد لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحرفه ومعناه فإن قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقا من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها قلت مرجع الجميع إلى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشتمل تحويل الاسم إلى المنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب فإن قيل لم يختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه قلنا لأن فى هذا العلم تصرفات كثيرة فاختر لفظ يدل على المبالغة والتكثير وهذا أو أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه فى بيان الفعل وما اشتق منه شرع

ثم الفعل: إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل واحد منهما: إما مجرد، أو مزيد فيه، وكل واحد منها: إما سالم، أو غير سالم، ونعني بالسالم: ما سلبت حروفه الأصلية - التي تقابل بالفاء، والعين واللام - من حروف العلة، والهمزة، والتضعيف

في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لأنه اسم لكلمة مخصوصة وأما بالفتح فصدر فعل يفعل (إما ثلاثي وإما رباعي) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثي والثاني الرباعي إذ لم يبن منه الخامس والثاني بشهادة التبع والاستقرار وللمحافظة على الاعتدال لثلاثي يؤدي الخامس إلى الثقل والثاني إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات ولم يمنع الخامس في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل لا يقال هذا تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة فعل وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي فمورد القسمة أيضا أحدهما أي ما كان يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيما للشيء إلى نفسه وإلى غيره لأننا نقول الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من الثلاثي والرباعي فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات وتحقيق ذلك أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل لا ما صدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه في قولنا كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة (وكل واحد منهما) أي من الثلاثي والرباعي (إما مجرد أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الأول المجرد والثاني المزيد فيه (وكل واحد منها) أي من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نحو نصر وعد أكرم أو عد دحرج وسوس وسوس زلزل تزلزل (ونعني) أي في صناعة التصريف (بالسالم ما سلبت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) وهي الواو والياء والألف (والهمزة والتضعيف) [المضاعف من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية] (١) وإنما قيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بخذف أحد حرفي التضعيف فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل الذي هو مست وظلت وكذا نحو قل وبع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم واعشوشب واحمار فإنها من السالم لخلو أصولها عما ذكر وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة مما هو مذكور في المطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية في غير السالم وأشار بقوله التي تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الأصول لكن ينبغي أن يستثنى الزائد الذي للتضعيف أو للإلحاق وإلى أن الميزان هو الفاء والعين واللام لأنه أعم الأفعال معنى لأن الكل فيه معنى الفعل وهو ألبق من جعل لحفته ولجىء جعل بمعنى آخر مثل خلق وصير ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ثم الثلاثي المجرد

(١) ما بين هاتين العلامتين زائد على نسختنا المعتمدة

أَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَجْرَدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى وَزْنِ فَعَلَّ — مَفْتُوحَ الْعَيْنِ — فَضَارِعُهُ يَفْعَلُ أَوْ يَفْعُلُ  
 — بِضَمِّ الْعَيْنِ ، أَوْ كَسْرِهَا — نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَدَّ يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ — مَفْتُوحَ  
 الْعَيْنِ — إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ ، وَهِيَ سِتَّةٌ : الهمزة ، وَالْهَاءُ ، وَالْحَاءُ ،  
 وَالْخَاءُ ، وَالْعَيْنُ ، وَالْغَيْنُ ، نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَأَبِي يَأْتِي شَاذًا

هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فللهذا قدمه وقال (أما الثلاثي المجرد) وفي بعض النسخ  
 السالم وبنافيه التمثيل بمثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل  
 مكسورها أو فعل مضمومها لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف  
 واللام مفتوحة لما سئذ كره إن شاء الله تعالى والعين لا تكون إلا متحركة لثلاث يلزم التقاء الساكنين في نحو  
 ضربت وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء  
 وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيها فعل بكسر العين وفيه أربع  
 لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية في كل اسم  
 أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق (فإن كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فضارعه  
 يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أى أعانه ونصر الغيث  
 الأرض أى أغاثها قال أبو عبيدة في قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله أى أن لن يرزقه الله (وضرب  
 يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب في الأرض أى سار فيها وضرب مثلا كذا  
 أى بين (ويجىء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (يفعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه)  
 أى لام فعله (حرفا من حروف الخلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الخلق فتحة العين لأن حروف الخلق  
 أثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجىء وما أشبه ذلك مما عينه  
 أو لامه حرف حلق ولم يجىء على يفعل بفتح العين لأننا نقول إنه يجىء على يفعل إذا وجد هذا الشرط  
 ففى اتقى الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لأنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ  
 لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (وهى) أى حروف الخلق (سته الهمزة والهاء والعين والحاء)  
 المهملتان (والغين والحاء) المعجمتان (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم الهمزة لأن مخرجها أقصى الخلق ثم  
 الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقي على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضا بأن أبى جاء على  
 فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط وأجاب بقوله (وأبى يأتى شاذ) أى مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد نقضا  
 فإن قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى ويأتى الله إلا أن يتم نوره قلت كونه شاذا  
 لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم  
 مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود لا يقال إن أبى

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ - مَكْسُورِ الْعَيْنِ - فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - نَحْوُ  
عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا مَا شُدَّ ، نَحْوُ : حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ - مَضْمُومِ الْعَيْنِ - فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ - بِضَمِّ الْعَيْنِ - نَحْوُ  
حَسَنٌ يَحْسِنُ وَأَخَوَاتُهُ

وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ فَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ : فَعَلَلٌ كَدَحْرَجٍ دَحْرَجَةٌ وَدَحْرَاجًا

يَأْتِي لَامَهُ حَرْفٌ حَلَقٌ إِذَا لُفَّ مِنْ حُرُوفِ الْحَلَقِ فَلِذَا فَتَحَ عَيْنَهُ لِأَنَّا نَقُولُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْلَمُوا مِنْ حُرُوفِ الْحَلَقِ  
وَلَمَّا سَلَّمْنَا أَنَّهَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلَقِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَتْحُ لِأَجْلِهَا لِلزُّومِ الدَّوْرَ لِأَنَّ وُجُودَ الْأَلْفِ  
مَوْقُوفٌ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ يَاءٌ قَلْبِيَّةٌ أَلْفًا لِنَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحٌ مَاقِبِلَهَا فَلَوْ كَانَ الْفَتْحُ بِسَبَبِهَا لَزِمَ الدَّوْرُ  
لِتَوْقُفِ الْفَتْحِ عَلَيْهَا وَتَوْقُفِهَا عَلَيْهِ فَهُوَ مَفْتُوحٌ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ الْأَلْفَ فِي حُرُوفِ الْحَلَقِ  
إِذْ هِيَ لَا تَكُونُ هَهُنَا إِلَّا مَنقَلِبَةً عَنِ الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ وَغَرَضُهُ بَيَانُ حَرْفِ تَفْتِيحِ الْعَيْنِ لِأَجْلِهِ وَأَمَّا قَلْبِيَّةُ الْفَتْحِ بِالْفَتْحِ  
فَلِغَلَّةِ بَنِي عَامِرِ الْفَصِيحِ الْكَسْرِ وَبَقِيَ بِبَقِيَّةِ الْفَتْحِ لُغَةً طَبِيعِيَّةً وَالْأَصْلُ كَسْرُ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي فَقَلْبُوهُ فَتَحَهُ وَاللَّامُ  
أَلْفًا تَخْفِيفًا وَهَذَا قِيَاسٌ عِنْدَهُمْ وَأَمَّا رَكْنُ يَرْكُنُ فَمِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ أَعْنَى أَنَّهُ جَاءَ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ وَعَلِمَ  
يَعْلَمُ فَأَخَذَ الْمَاضِي مِنَ الْأَوَّلِ وَالْمُضَارِعَ مِنَ الثَّانِي (وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعِلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ  
يَفْعَلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ نَحْوُ عِلْمٌ يَعْلَمُ إِلَّا مَا شُدَّ مِنْ نَحْوِ حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ) فَانْهَاجَتْ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِيهِمَا وَقِيلَ  
ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ نَحْوُ حَسِبَ يَحْسِبُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَكَثُرَ فِي الْمَعْتَلِ نَحْوُ وَرَثٌ يَرِثُ وَوَرَعٌ يَرْعُ وَيَسُّ يَسُّ وَوَزَنٌ  
يَزَنُ<sup>(١)</sup> وَأَخَوَاتُهَا وَأَمَّا فَضَّلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَمَيَّتَ يَمُوتُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمَّهَا فِي الْغَائِبِ فَمِنْ التَّدَاخُلِ  
لِأَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ بَابِ عِلْمٌ يَعْلَمُ وَنَصَرَ يَنْصُرُ فَأَخَذَ الْمَاضِي مِنَ الْأَوَّلِ وَالْمُضَارِعَ مِنَ الثَّانِي (وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ  
عَلَى) وَزَنَ (فَعِلٍ مَضْمُومِ الْعَيْنِ فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ نَحْوُ حَسَنٌ يَحْسِنُ وَأَخَوَاتِهِ) لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ مَوْضِعٌ  
لِلصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ فَاخْتِيرَ لِلْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ حَرَكَةٌ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِانْتِصَامِ الشِّفْتَيْنِ رِعَايَةً لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ  
وَمَعَانِيهَا وَقَدْ يَكُونُ لِأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ كَالْحَسَنِ وَالْكَرَمِ وَالْقَبِيحِ وَنَحْوِهَا وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمَاوَشْدِ قَوْلِهِمْ رَحِبْتُكَ  
الدَّارُ وَالْأَصْلُ رَحِبْتُ بِكَ الدَّارَ فَحُذِفَتِ الْبَاءُ اخْتِصَارًا لِكثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ (وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ فَهُوَ عَلَى فَعَلٍ)  
بِفَتْحِ الْفَاءِ وَاللَّامِينَ وَسَكُونِ الْعَيْنِ (كَدَحْرَجٍ يَدَحْرَجُ) يُقَالُ دَحْرَجَ فُلَانٌ الشَّيْءَ إِذَا دَوَّرَهُ (دَحْرَجَةٌ  
وَدَحْرَاجَةٌ) لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي لَا يَكُونُ أَوَّلَهُ وَآخِرُهُ إِلَّا مَفْتُوحِينَ وَلَا يُمْكِنُ سَكُونُ اللَّامِ الْأَوَّلَى لِاتِّقَاءِ  
السَّاكِنِينَ فِي نَحْوِ دَحْرَجْتُ وَدَحْرَجْنَا فَحُرُوكُهَا بِالْفَتْحِ لِحَفْطِهَا وَسَكَنُوا الْعَيْنَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ  
مُتَوَالِيَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَلْحَقُ بِهِ نَحْوُ جُورِبٌ وَجَلِبِبٌ وَيَطْرُوقُ وَهَرُولٌ وَشَرِيفٌ وَيَقْرُودٌ وَدَلِيلٌ الْإِلْحَاقُ اتِّحَادُ

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: كَفَعَلَ  
نَحْوُ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَفَعَلَ نَحْوُ: فَرَحَ تَفْرِيحًا، وَفَاعَلَ نَحْوُ: قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقَاتَلًا وَقِيَتَالًا. وَالثَّانِي:  
مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: إِمَّا أَوَّلُهُ النَّاءُ مِثْلُ: تَفَعَّلَ نَحْوُ: تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ تَكْسَرًا، وَتَفَاعَلَ

المصدرين (وأما الثلاثي المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة ثلاث يلزم في الزنة مزية الفرع على الأصل واعلم أن الحروف التي تزداد لا تكون إلا من حروف سألتمونها إلا في اللاحق والتضعيف فانه يزداديهما أي حرف كان (الأول) أي القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو ثلاثة أبواب (أفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم إكراما) وهو للتعدية غالبا نحو أكرمه ولصيرورة الشيء منسوبا إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة ومنه أصبحنا أي دخلنا في الصباح لانه بمنزلة صرنا ذوى صباح ولوجود الشيء على صفة نحو أحمده أي وجدته محمودا ولللسب نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته وللزيادة في المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتعريض للأمر نحو أباغ الجارية أي عرضها للبيع واعلم أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازما وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه أي ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أي أظهره فأعرض قال الزوزني ولا ثالث لها فيما سمعنا (وفعل) بتكرير العين (نحو فرح تفرحيا) واختلف في الزائد هل هي الأولى أم الثانية فقبل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أولى والوجهان جائزان عنه سيبويه وهو للتكثير في الفعل نحو جوت وطوفت أوفى الفاعل نحو موت الابل أو في المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أي نسبته إلى الفسق والتعدية نحو فرحته ولللسب نحو جلدت البعير أي أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقاتلا وقيتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قاتلا وروى ماريته مرأا وقاتلته قتالا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أي للتكثير نحو ضاعفته وضعفته وبمعنى أفعل نحو عافاك الله وأعفاك وبمعنى فعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (والثاني) أي والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لانه (إما أوله الناء مثل تفعل) بزيادة الناء وتكرير العين (نحو تكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسرتك فتكسر والمطاوعة حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك إذا قلت كسرتك فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلم أي تكلف الحلم ولا تتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أي اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أي جانب الهجود وللدلالة على حصول الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعت أي شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر أي طلب أن يكون كبيرا (وتفاعل) بزيادة الناء والألف

نحو: تَبَاعَدَتْ تَبَاعَدًا ، وَإِمَا أَوْلَهُ الْهَمْزَةُ مِثْلُ : انْفَعَلَ نَحْوَ انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انْقِطَاعًا . وَاقْتَعَلَ نَحْوَ  
اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا ، وَاقْعَلَ نَحْوُ : احْمَرَّ يَحْمُرُ احْمِرَارًا . وَالثَّلَاثُ : مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ  
مِثْلُ اسْتَفْعَلَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، وَاَفْعَالَ نَحْوُ : احْمَارَ يَحْمِرُ احْمِرَارًا ، وَاَفْعَوْلَ نَحْوُ  
أَعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ أَعْشِيشَابًا ، وَاَفْعَلَّلَ نَحْوُ : اقْعَنَّسَ يَقْعَنَّسُ اقْعَنَّسَا ، وَاَفْعَلَّى نَحْوُ : اسْلَنْقَى  
يَسْلَنْقِي اسْلَنْقَاءً ، وَاَفْعَوْلَ نَحْوُ : اجْلَوذُ يَجْلُوذُ اجْلَوَاذًا (١)

(نحو تَبَاعَدَتْ تَبَاعَدًا) وهو في الأصل لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدى إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ما تعلق به ولطواوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل أى أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب التفعّل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل ( وإما أوله الهمزة مثل انْفَعَلَ ) بزيادة الهمزة والنون ( نحو انْقَطَعَ انْقِطَاعًا ) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعتُه فانقطع ولهذا لا يكون إلا لازما وبجئته لمطاوعة أفعل نحو أسفقت الباب أى رددته فانسفق وأزججت أى أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبني إلا بما فيه علاج وتأثير لا يقال انكرم وانعمى ونحوهما لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذى ذكره من أن المطاوعة هى حصول الأثر ( واقْتَعَلَ ) بزيادة الهمزة والتاء ( نحو اجتمع اجتماعًا ) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعتُه فاجتمع وللأخذ نحو اختبز أى اتخذ الخبز ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب أى بالغ واضطرب فى الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم ( وافْعَلَ ) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية ( نحو احمر احمرارا ) أى حمر وهو للمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب ( والثالث ) من الأقسام الثلاثة ( ما كان ماضيه على ستة أحرف ) وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب ( مثل استفعل ) بزيادة الهمزة والسين والتاء ( نحو استخرج استخراجا ) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أى طلبت خروجه ولا صابة الشيء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل إنه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه ( وَاَفْعَالَ ) بزيادة الهمزة والألف واللام ( نحو احمار احميرارا ) وحكمه حكم احمر إلا أن المبالغة فيه زائدة ( وَاَفْعَوْلَ ) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين ( نحو اعشوشب ) الأرض ( اعشيشابا ) إذا كثرت عشبها وهو للمبالغة ( وَاَفْعَوْلَ (١) نحو اجلوذاجلوذا ) بزيادة الهمزة والواوين ( وَاَفْعَلَّلَ ) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين ( نحو اقعنسس اقعنسسا ) أى تأخر إلى خلف

(١) فى نسخة الشرح تقديم لبعض الأبواب عما فى نسخة المتن



وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ فَأَمَثَلْتُهُ ثَلَاثَةً : تَفَعَّلَ كَتَدَحْرَجُ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرَجًا ، وَافْعَلَلَّ : كَأَحْرَجْتُمْ  
يَحْرَجُ أَحْرَجًا ، وَافْعَلَّ نَحْوُ : أَقْشَعَرُ يَقْشَعِرُ أَقْشَعَرًا

تَنْبِيْهُ : الْفَعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ : الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَيُسَمَّى  
أَيْضًا وَقَاعًا ، وَجَاوِزًا ، وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ : الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، كَقَوْلِكَ :  
حَسَنٌ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّى لِأَزْمًا ، وَغَيْرِ وَقِعٍ ، وَتَعْدِيَّتِهِ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ : بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ ، أَوْ بِالْهَمْزَةِ :

وَرَجَعَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو سَأَلْتُ الْأَصْمَعِيَّ عَنْهُ فَقَالَ هَكَذَا فَتَقَدَّمَ بَطْنُهُ وَأَخْرَجَ صَدْرَهُ (وَافْعَلَلَّ) بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ  
وَالْأَلْفِ (نَحْوِ اسْلَنْتَنِي اسْلَنْتَنِي) أَيْ نَامَ عَلَى ظَهْرِهِ وَوَقَعَ عَلَى الْقَفَا وَالْبَابَانَ الْأَخِيرَانَ مَلْحَقَانِ بِأَحْرَجْتُمْ فَلَا  
وَجْهَ لِنُظْمِهِمَا فِي سَلَكِ مَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ مِنَ الْمَلْحَقَاتِ يَتَدَحْرَجُ (١) وَالْمُصَنِّفُ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ ذَلِكَ  
(وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ فَأَمَثَلْتُهُ) أَيْ أَبْنَيْتُهُ بِحُكْمِ اسْتِقْرَاءِ (ثَلَاثَةً تَفَعَّلَ) بِزِيَادَةِ النَّوَا (كَتَدَحْرَجُ تَدَحْرَجًا) ضَمَّتْ  
لَا مَهَ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَعَلَهُ وَيَلْحَقُ بِهِ تَجَلَّبَبُ أَيْ لَبَسَ الْجَلْبَابَ وَتَجَوَّرَبُ أَيْ لَبَسَ الْجَوْرَبَ وَتَفَهَّقُ أَيْ أَكْثَرَ  
فِي كَلَامِهِ وَتَرَهَوَّكَ أَيْ تَبَخَّرَ وَتَمَسَّكَنَ أَيْ أَظْهَرَ الذَّلَّ وَالْمَسْكَنَةَ (وَافْعَلَلَّ) بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ (كَأَحْرَجْتُمْ)  
أَيْ أَزْدَحِمُ (أَحْرَجْتُمْ) وَيُقَالُ حَرَجْتُمُ الْإِبِلَ فَأَحْرَجْتُمْ أَيْ رَدَدْتُمْ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ فَارْتَدَتْ وَيَلْحَقُ بِهِ  
نَحْوُ أَقْعَنْسَسَ وَاسْلَنْتَنِي وَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْإِعْلَالُ فِي الْمَلْحَقِ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَلْحَقِ بِهِ لَفْظًا وَالْفَرْقُ  
بَيْنَ بَابِي أَقْعَنْسَسَ وَأَحْرَجْتُمْ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ تَكَرُّرُ اللَّامِ دُونَ الثَّانِي (وَافْعَلَلَّ) بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَاللَّامِ وَهُوَ  
بِسُكُونِ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ اللَّامِ الْأَوَّلِي مَخْفُفَةً وَالْآخِرِي مَشْدَةً (كَأَقْشَعَرُ) جَلْدُهُ (أَقْشَعَرَارًا) أَيْ أَخَذْتَهُ  
قَشْعَرِيْرَةً (تَنْبِيْهُ الْفَعْلُ إِمَّا مُتَعَدٍّ وَهُوَ) أَيْ الْفَعْلُ (الَّذِي يَتَعَدَّى) مِنَ الْفَاعِلِ أَيْ يَتَجَاوِزُ (إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ  
كَقَوْلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا) فَإِنَّ الْفَعْلَ الَّذِي هُوَ الضَّرْبُ قَدْ جَاوَزَ الْفَاعِلَ إِلَى زَيْدٍ فَالِدَوْرُ مَدْفُوعٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ  
بِقَوْلِهِ يَتَعَدَّى مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ وَإِنَّمَا قِيدَ الْمَفْعُولُ بِقَوْلِهِ بِهِ لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَ وَغَيْرَهُ سِيَانٌ فِي نَصْبِ مَا عَدِيَ الْمَفْعُولُ  
بِهِ نَحْوُ اجْتَمَعَ الْقَوْمُ وَالْأَمِيرُ فِي السُّوقِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اجْتِمَاعًا لِتَأْدِيبِ زَيْدٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَا يَعْتَرِضُ بِنَحْوِ مَا ضَرَبْتُ  
زَيْدًا لِأَنَّ الْفَعْلَ إِنْ أُرِيدَ اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُ فَهُوَ قَدْ تَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فِي نَحْوِ ضَرَبْتُ زَيْدًا  
وَإِنْ أُرِيدَ لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَهَذَا مَدْفُوعٌ بِإِلَّا خِلَافٍ (وَيُسَمَّى أَيْضًا) أَيْ الْمُتَعَدِّي (وَاقِعًا) لَوْ قَوَّعَهُ عَلَى  
الْمَفْعُولِ بِهِ (وَجَاوِزًا) أَيْ لِمَجَاوِزَتِهِ الْفَاعِلَ بِخِلَافِ اللَّازِمِ (وَإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ وَهُوَ) الْفَعْلُ (الَّذِي لَمْ يَتَجَاوِزِ الْفَاعِلَ  
كَقَوْلِكَ حَسَنٌ زَيْدٌ) فَإِنَّ الْفَعْلَ الَّذِي هُوَ الْحَسَنُ لَمْ يَتَجَاوِزِ زَيْدًا بَلْ يَثْبِتُ فِيهِ (وَيُسَمَّى) غَيْرُ الْمُتَعَدِّي (لِأَزْمًا)  
لِلزُّومِ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَدَمِ انْفِكَاكَ عَنْهُ (وَغَيْرِ وَقِعٍ) لِعَدَمِ وَقُوعِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَالْفَعْلُ الْوَاحِدُ قَدْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ  
فِيَسْمَى مُتَعَدِّيًا وَقَدْ يَتَعَدَّى بِالْحُرُوفِ فَيُسَمَّى لِأَزْمًا وَذَلِكَ عِنْدَ تَسَاوِيِ اسْتِعْمَالِيْنِ نَحْوِ شَكَرْتَهُ وَشَكَرْتِ  
لَهُ وَنَصَحْتَهُ وَنَصَحْتِ لَهُ وَالْحَقُّ أَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَاللَّامُ زَائِدَةٌ مَطْرُودَةٌ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعَ اللَّامِ هُوَ الْمَعْنَى بِدُونِهَا  
وَالتَّعَدِّي وَاللِّزُّومُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى (وَتَعْدِيَّتِهِ) أَيْ تَعَدَّى أَنْتَ الْفَعْلُ اللَّازِمُ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَتَعْدِيَّتِهِ (فِي الثَّلَاثِي

كَقَوْلِكَ «فَرَحْتُ زَيْدًا، وَأَجْلَسْتُهُ» وَبِحَرْفِ الْجُرِّ فِي السُّكْلِ، نَحْوُ «ذَهَبْتُ بَرِيدًا، وَأَنْطَلَقْتُ بِهِ»

### فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال

أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ: الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَلَمَبْنِي لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ

المجرد) خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى بنقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى بنقله إلى باب الإفعال (نحو فرحت زيدا) فإن قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فإن قولك جلست لازم فلما قلت أجلسته صار متعديا (و) تعديه (بحرف الجر في السكّل) من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لتجر معاني الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت بزيد وانطلقت به) فإن ذهب وانطلق لازم فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به لأن باء التعدية عنده بمعنى مع قال سيويو به الباء في مثله كالهزمة والتضعيف فعنى ذهبت بزيد وأذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وأما في الهمزة والتضعيف فلا بد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد وعمرو فإنه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أى في البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فإن النقل من المجرد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكول إلى السماع لا يقال أضربت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا بكرا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق أنه لا بد في المتعدى الذي نبحت عنه ونجعله مقابلا لل لازم من تغيير الحرف معناه لما مر أنه بحسب المعنى فلا بد من التغيير للمعنى كما في ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح أن يقال في كل جار ومجرور إن الفعل معتد إليه كما يقال يتعدى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه على أن في قوله ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء نظرا إلى هذا

(فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه يعنى إذا صرفت هذه الأفعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضى والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصل في بيانها وقدم الماضى لأن زمان الماضى قبل زمان المستقبل والحال ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع لأنه يحصل بالزيادة على الماضى ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة وأصالة ما حصل هو منه واشتق منه فقال (أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى) هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله (وجد) أى ذلك المعنى (في الزمان الماضى) ما سوى الماضى وأراد بالماضى فى قوله فى الزمان الماضى اللغوى وبالاول الصناعى أى الاصطلاحى فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه فإن قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم بل نحو لم يضرب فإن لم قد نقلت معناه إلى الماضى وغير جامع إذ لا يصدق على نحو بشس ونعم وليس وعسى وما أشبه ذلك والجواب عن الأول أن دلالة على الماضى عارضة نشأت من لم والاعتبار لأصل الوضع وعن الثانى أنها من الجوامد والمراد ههنا الماضى الذى هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال وإن أريد المطلق أى الماضى مطلقا أعم من أن يكون جامدا أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداده وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت وأمثاله ثم اعلم أن الماضى إما مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول (فالمبنى للفاعل منه)

أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا ، مِثَالُهُ : نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرْتُ ، نَصَرْتَا ،  
نَصَرْنَا ، نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْنَا ، وَ قَسَّ عَلَيَّ

أى من الماضى ( ما ) أى الفعل الذى ( كان أوله مفتوحا ) نحو نصر ( أو كان أول متحرك منه مفتوحا )  
نحو اجتمع فإن أول متحرك من افعل هو التاء لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها  
فى الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان أول متحرك منه مفتوحا لاندرج فيه القسمان لأن أول  
متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس أو فى قوله أو كان  
مما يفسد الحد لأن المراد بها التقسيم فى المحدود أى ما كان على أحد هذين الوجهين وإنما يفسد إذا  
كان المراد بها الشك وإنما فتح أول متحرك منه ولم يسكن لرفضهم الابتداء بالساكن ولشلا يلزم التقاء  
الساكنين فى نحو افعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات كما فى بنى آخره على الفتح سواء كان  
مبنيًا للفاعل أو مبنيًا للفعول أما البناء فلأنه الأصل فى الأفعال وأما الحركة فلشابهته الاسم مشابهة ما فى  
وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلخفته إلا إذا اعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل  
به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا ( مثاله ) أى مثال المبني للفاعل  
ولم يقتصر على ذكر الكل لانه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئى من جزئياته ويقال إنه  
مثال ( نصر ) للغائب المفرد ( نصرا ) لثنائه ( نصروا ) لجمعه ( نصرت ) للغائبة المفردة ( نصرتا ) لثنائها ( نصرن )  
لجمعها ( نصرت ) للمخاطب الواحد ( نصرتما ) لثنائه ( نصرتن ) لجمعها ( نصرت ) للمخاطبة الواحدة ( نصرتما )  
لثنائها ( نصرتن ) لجمعها ( نصرت ) للمتكلم الواحد ( نصرتا ) له مع غيره وزادوا التاء فى نصرت للدلالة على  
التأنيث كما فى الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما لأن الفعل أنقل كما  
تقدم وحر كوها فى التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا ألفا وواو علامة للفاعل الاثنى والجماعة وقد تحذف  
الواو فى النكرة قال

فلو أن الأطباء كان حولي ه وكان مع الأطباء الشفاء

وزادوا تاء للمخاطب وتاء للمتكلم وحر كوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لان الضم  
أقوى والمتكلم أقوى ومقدم فأخذه وفتحها للمخاطب إذ لم يكن الضم للاتباس والفتح راجح لخفته والمذكر  
مقدم فأخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيها ثلثا يلبس بالمتكلم والمخاطب ولان الياء تقع ضميرها فى نحو  
اضربى والكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة ولم يفرقوا بينهما فى المثنى لكان زادوا ميا فرقا بين  
المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين والغائبتين وضموا ما قبلها لأن الميم شفوية كالواو فيناسبها الضم ووضعوا  
للمتكلم مع غيره ضميرا آخر وهو النون كما فى المنفصلات نحو نحن فقالوا فداننا وفرقوا بين الجمع المذكر  
الغائب وبين جمع المؤنث الغائبة باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لأن الواو هنا أقوى  
من النون لأنها من حروف المد والميلين وهى بالزيادة أولى والمذكر مقدم على المؤنث وكذا فرقوا بين جمع المخاطب  
وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التى هى علامة فى الغائب واختصاص المؤنث بالنون كما فى  
جمع الغائبة وشدوا النون لأنهم قالوا أصله نصرتن فأدغمت الميم فى النون إدغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل  
النون أعنى التاء لمناسبة الضمة الميم وهذه مناسبات ذكروها وإلا فالحكم بذلك للواضع لاغير (وقس على



أَفْعَلٌ ، وَاسْتَفْعَلٌ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَتَّبِعُ هَذَا الْمَضْمُومَ فِي الضَّمِّ ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا  
أَبَدًا ، تَقُولُ : نَصَرَ زَيْدٌ ، وَاسْتَخْرَجَ الْمَالَ

وَأَمَّا الْمَضَارِعُ فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ — وَهِيَ : الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالنَّاءُ ،  
وَالْيَاءُ — يَجْمَعُهَا « أَنْبَتٌ » أَوْ « أَتَيْنَ » أَوْ « نَأَى » فَالْهَمْزَةُ لِلْمَتَكِّمْ وَحْدَهُ ، وَالنُّونُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ

متحرك منه كما ذكرنا في المبنى للفاعل ( واستفعل ) بضم التاء وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل ولم  
يذكر انفعال وافتعل وافتعل وافتعل ونحو ذلك لأنها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد  
( وهمزة الوصل ) فيما كان أول متحرك منه مضموما ( تتبع هذا المضموم ) الذي هو أول متحرك ( في الضم )  
يعنى تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئا استخراج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعة التاء ( وما قبل  
آخره ) أى آخر المبنى للمفعول ( يكون مكسورا أبدا نحو نصر زيد واستخرج المال ) وفي نحو افتعل وافتعل  
يقدر الاصل افتعل وافتعل وفي نحو افتعل كافتعل الاصل افتعل فنقلت كسرة اللام في افتعل فلي تأمل  
ولو قال ما كان أول متحرك منه مضموما لكان كافيا كما تقدم والسر في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر  
أنه لا بد من تغير ليفصل بين المبنى للفاعل والمفعول والاصل فعل فغيروه إلى فعل بضم الأول وكسر الثاني  
دون سائر الاوزان ليعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج  
من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرى عليه في ضم  
الاول وكسر ما قبل الآخر وما يقال إن ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء لان المفعول  
المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء في قرذلة بسكون الزاى والاصل قصدة أسكن الصاد وأبدل زايا وحكى  
قطرب ضرب بنقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرى ردت في قوله تعالى  
ردت إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لا يعتد به نقضا وجاء نحو جن وشل وزكم وحم وجبل وقتد وعل ووعك  
مبنية للمفعول أبدا للعلم بفاعلهما في غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقب الماضى بالمضارع لأن الأمر فرع  
عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال ( وأما المضارع فهو ما ) أى الفعل الذى ( كان فى أوله  
إحدى الزوائد الأربع وهى ) أى الزوائد الأربع ( الهمزة والنون والتاء والياء تجمعها ) أى تلك الزوائد  
الأربع قولك ( أنبت أو أتيت أو نأتى ) وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لانه مؤخر  
بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فأخذ المتقدم ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم  
وتكسر وتباعد فإن أوله إحدى الزوائد الأربع وليس بمضارع ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أن أوله  
إحدى الزوائد الأربع لانا نعنى بها الهمزة التى تكون للمتكم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا  
الياء والتاء كما أشار إليه بقوله ( فالهمزة للمتكم وحده ) نحو أنصر أنا ( والنون له ) أى للمتكم ( إذا كان  
معه غيره ) نحو نصر نحن ويستعمل فى المتكم وحده فى موضع التفعيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك

غيره ، والتاء للمخاطب مفردا أو مثنى أو جموعا مذكرا كان أو مؤنثا وللغائبة المفردة ولثناها  
والياء للغائب المذكر مفردا أو مثنى أو جموعا وجمع المؤنثة الغائبة ، وهذا يصلح للحال والاستقبال  
تقول « يفعل الآن » ويسمى حالا وحاضرا ، أو « يفعل غدا » ويسمى مستقبلا ، فإذا أدخل

( والتاء للمخاطب مفردا ) نحو أنت تنصر ( ومثنى ) نحو أتما تنصران ( وجموعا ) نحو أتم تنصرون ( مذكر  
كان ) المخاطب في هذه الأمثلة ( أو مؤنثا ) نحو تنصرين تنصران تنصرن ( وللغائبة المفردة ) نحو هي تنص  
( ولثناها ) نحو هما تنصران ( والياء للغائب المذكر مفردا ) نحو هو ينصر ( ومثنى ) نحو هما ينصران ( وجموعا  
نحوهم ينصرون ) وجمع المؤنثة الغائبة ) نحو هن ينصرن واعترض بأنه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب  
ولا مذكر ولا مؤنث تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالأولى أن يقال والياء لمساعدة ما ذكرنا وأجيب بان المراد  
من الغائب اللفظ فإذا قلنا فالله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب  
فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل  
وهم احتاجوا إلى حروف تزداد لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دوره  
في كلامهم إما بنفسها أو ببعضها أعني الحركات الثلاثة فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن  
ومخرج الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة أيضا مخرجها مقدم على مخرج غيره  
لكونها من أقصى الخلق ثم قلبوا الواو تاء لان زيادتها تؤدي إلى الثقل لاسيما في مثل ووجل بالعطف وقلبتها تاء  
كثير في الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجه قلبوها هنا أيضا تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر  
عنه بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه والواو منتهى مخرجي الهمزة والياء لكونها شفوية وأتبعوه الغائبة  
والغائبتين لتلايتبس بالغائب والغائبين حيثند وإن التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل ويوجد الفرق  
بينهما بالواو والنون في جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع المؤنث  
بالتاء كما في الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرجي الهمزة والواو  
وكون ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ومع غيره  
أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضا فزادوا النون لمشابتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة  
فان قلت لم سمي هذا القسم مضارعا قلت لان المضارعة في اللغة المشابهة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضع  
من ضرع واحد فهم أخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ولما تعلق الاسم في وقوعه  
مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف واللام كما أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغيرهما فإذا عرفته  
باللام وقلت الرجل اختص بواحد وبهذه المشابهة التامة أعرب المضارع من بين سائر الأفعال ( وهذا ) أي المضارع  
( يصلح للحال ) والمراد بها ههنا أجزاء من طريق الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة  
وتراخ والحكم في ذلك للعرف لا غير ( والاستقبال ) والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه  
( تقول بفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا ) المشهور مستقبل بفتح الباء اسم مفعول

عَلَيْهِ السَّيْنُ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتُ « سَيَفْعَلُ » أَوْ « سَوْفَ يَفْعَلُ » اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا أُدْخِلْتَ  
عَلَيْهِ اللَّامُ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الْحَالِ ، فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا ، إِلَّا مَا كَانَ  
مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا ، نَحْوُ « يُدْخِرُ » ، وَيَكْرِمُ ،  
وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرِحُ ، وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا أَبَدًا ،

وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي كَسْرَهَا اسْمَ فَاعِلٍ لِأَنَّهُ يَسْتَقْبَلُ كَمَا يَقَالُ الْمَاضِي وَلَعَلَّ وَجْهَ الْأَوَّلِ أَنَّ الزَّمَانَ يَسْتَقْبَلُهُ فَهُوَ  
مُسْتَقْبَلُ اسْمِ مَفْعُولٍ لَكِنِ الْأَوَّلِيُّ أَنَّ يَقَالُ الْمُسْتَقْبَلُ بِكَسْرِ الْبِنَاءِ فَإِنَّهُ الصَّحِيحُ وَتَوَجُّهُ الْأَوَّلِ لَا يَخْلُو عَنْ  
حِزَاةِ قَبْلِ إِنْ الْمُضَارَعِ مَوْضُوعٌ لِلْحَالِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الاسْتِقْبَالِ بِجَازٍ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ  
بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا إِطْلَاقُ كُلِّ مُشْتَرَكٍ عَلَى أَفْرَادِهِ هَذَا وَلَكِنِ يَتْبَادِرُ الْفَهْمُ إِلَى الْحَالِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ  
قَرِينَةٍ نَبِيٍّ عَنْ كَوْنِهِ أَصْلًا فِي الْحَالِ وَأَيْضًا مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يَكُونَ لَهَا صِيغَةٌ خَاصَّةٌ كَالْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ (فَإِذَا  
أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْمُضَارَعِ (السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتُ سَيَفْعَلُ أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاسْتِقْبَالِ)  
لَأَنَّهَا حَرْفَا اسْتِقْبَالٍ وَضَعًا وَسَمِيًّا حَرْفِي تَنْفِيْسٍ وَمَعْنَاهُ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَعَدَمُ التَّضْيِيقِ فِي  
الْحَالِ يَقَالُ نَفْسُهُ أَي وَسَعْتُهُ وَسَوْفَ أَكْثَرَ تَنْفِيْسًا وَقَدْ تَخَفَّفَ بِحَذْفِ الْفَاءِ يَقَالُ سَوْفَ وَقَدْ يَقَالُ سَيُ بَقْلَبِ  
الْوَاوِ يَاءٍ وَقَدْ تَحَذَفَ الْوَاوُ فَيَسْكُنُ الْفَاءُ الَّذِي كَانَ مُتَحَرِّكًا لِأَجْلِ التَّقَاةِ السَّاكِنِينَ فَيَقَالُ سَفَ أَفْعَلُ وَقِيلَ إِنْ  
السَّيْنِ مَنْقُوصٍ مِنْ سَوْفَ دَلَالَةً بِتَقْلِيلِ الْحَرْفِ عَلَى تَقْرِيْبِ الْفِعْلِ (وَإِذَا أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ لَامَ الْابْتِدَاءِ اخْتَصَّ  
بِزَمَانِ الْحَالِ) نَحْوُ قَوْلِكَ لِيَفْعَلُ فِي التَّنْزِيلِ « إِنِّي لِيَحْزَنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ، وَأَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « وَسَوْفَ  
يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى » ، « وَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا » ، فَقَدْ تَمَحَّضَتِ اللَّامُ لِتَوْكِيدِ مَضْمُوعِهَا مَعْنَى الْحَالِيَّةِ لِأَنَّهَا إِيمَاءٌ  
تَفِيدُ ذَلِكَ إِذَا دَخِلَتْ عَلَى الْمُضَارَعِ الْمُحْتَمَلِ لَهَا مَالَا الْمُسْتَقْبَلِ الصَّرْفِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَإِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ » نَزَلَ مِنْزَلَةَ الْحَالِ إِذْ لَاشْكُ فِي وَقُوعِهِ وَأَمْثَالُهُ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ اللَّامُ لِلتَّأْكِيدِ  
فَقَطُّ وَعَلِمَ أَنَّ الْمُضَارَعِ أَيْضًا إِيمَاءٌ بِنِي لِلْفَاعِلِ وَإِمَاءٌ بِنِي لِلْمَفْعُولِ (فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا) أَي الْفِعْلُ الْمُضَارَعِ الَّذِي (كَانَ  
حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ) أَي مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ (مَفْتُوحًا إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ) نَحْوُ دُخْرِجٍ وَأَكْرَمٍ  
وَقَاتِلٍ وَفَرِحٍ (فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ) أَي مَا كَانَ مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ (يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا نَحْوُ دُخْرِجٍ  
وَيَكْرَمٍ وَيُقَاتِلُ وَيُفْرِحُ) أَمَا الْفَتْحُ فَهُوَ الْأَصْلُ لِحَفَّتِهِ وَكَسْرٌ غَيْرُ الْيَاءِ فِيمَا كَانَ مَاضِيَةً مَكْسُورَ الْعَيْنِ لُغَةً غَيْرَ  
الْحِجَازِيَّةِ وَهُمْ يَكْسِرُونَ الْيَاءَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهُ يَاءً أُخْرَى فَلَا يَنْطَبِقُ التَّعْرِيفُ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَا الضَّمُّ فِيمَا كَانَ  
مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَلِأَنَّهُ لَوْ فَتَحَ فِي يَكْرَمٍ مِثْلًا وَيُقَاتِلُ يَكْرَمُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مُضَارَعٌ الْمَجْرُودُ أَوْ الْمَزِيدُ فِيهِ ثُمَّ  
حَمَلَ عَلَيْهِ كُلِّ مَا كَانَ مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ قُلْتَ لَمْ يَلْمُ يَفْتَحُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ فِي دُخْرِجٍ وَيُقَاتِلُ وَيُفْرِحُ  
وَلَا التَّبَاسُ فِيهِ ثُمَّ يَحْمَلُ يَكْرَمُ عَلَيْهِ فَإِنَّ حَمْلَ الْأَقْلِ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوْلَى قُلْتَ لِأَنَّهُ لَوْ حَمَلَ الْأَقْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ  
لَزِمَ الْإِتْبَاسُ وَلَوْ فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ الْعَكْسِ فَإِنَّهُ لَا التَّبَاسُ فِيهِ أَصْلًا فَإِنَّ قُلْتَ فَلَمْ يَخْتَصِرِ الضَّمُّ هَذِهِ  
الْأَرْبَعَةَ وَالْفَتْحُ بِمَا عَدَاهَا دُونَ الْعَكْسِ قُلْتَ لِأَنَّهَا أَقْلٌ مِمَّا عَدَاهَا وَالضَّمُّ أَثْقَلُ مِنَ الْفَتْحِ فَاخْتَصَرَ الضَّمُّ

مثاله من يفعل — بضم العين — ينصر، ينصران، ينصرون، تنصر، تنصران، ينصرن، تنصر

تنصران، تنصرون، تنصرين، تنصران، تنصرن، أنصر، تنصر، وقس على هذا يضرب، ويعلم

ويدحرج، ويكرم، ويقاتل، ويفرح، ويتكسر، ويتباعد، وينقطع، ويجتمع، ويحمر، ويحمار

ويجلوذ، ويستخرج، ويعشوشب، ويقعنس، ويسلتي، ويتدحرج، ويحرجم، ويقشع

والمبني للمفعول منه: ما كان حرف المضارعة منه مضموماً، وما قبل آخره مفتوحاً، نحو:

بالأقل والفتح بالأكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا إن الفتحة للخفة والمعادلة في هذه الأربعة إلى الضم لضرورة دفع الالتباس الحاصل في نحو أكرم بكرم كما مر وقد عرف جواب ذلك بما قرر ولقائل أن يقول لا يدخل في هذا التعريف نحو أهراق يهريق واسطاع يستطيع بضم حرف المضارعة والأصل أراق وأطاع زيدت الهاء والسين فانهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة فهما مفتوحا وليسا أيضا مما كان ماضيه على أربعة أحرف ويمكن الجواب عنه بان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا أو بانهما من الشواذ ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ ونحو خصم وقتل بالتشديد والأصل اختصم واقتل أدغمت التاء فيما بعده وحذفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديرا ولهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتل وههنا موضع بحث ولما ضم حرف المضارعة من هذه الأربعة كما في المبني للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل فقال ( وعلامة بناء هذه الأربعة ) يعني يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ( للفاعل كون الحرف الذي قبل آخره ) أي آخر كل واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنيا للفاعل ( مسكورا ) أبدا بخلاف المبني للمفعول فانه فيه مفتوح أبدا كما يذكر في بحثه إن شاء الله تعالى ( مثاله ) أي مثال المبني للفاعل ( من يفعل ) بضم العين نحو ( ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر تنصر ) وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد كقوله

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر \* وإن تدعاني أحم عرضا بمنعا

وقوله \* قلت لصاحبي لا تحبسانا \* أي لا تحبسنى \* ( وقر على هذا ) المذكور من تصريف ينصر ( يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنس ويسلتي ويتدحرج ويحرجم ويقشع ) ونحن لا نشغل بتفصيلها فانه لا يخفى على من له أدنى لب وتميز ولو أشكل شيء من نحو يقشع ويسلتي يعرف في المضاعف والناقص ( والمبني للمفعول منه ) أي من المضارع ( ما ) أي الفعل المضارع الذي ( كان حرف المضارعة منه مضموما ) حملا على الماضي ( و ) كان ( ما قبل آخره مفتوحا ) فان كان مفتوحا في الأصل أبقى عليه وإلا فتح ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي



ينصر، ويدحرج، ويكرم، ويفرح، ويقاتل، ويستخرج

واعلم أنه يدخل على الفعل المضارع «ما» و«لا» النافيتان فلا يغيران صيغته. تقول: لا ينصر، لا ينصران، لا ينصرون — إلى آخره، وكذلك: ما ينصر، ما ينصران، ما ينصرون — إلى آخره، ويدخل الجازم فيحذف حركة الواحدون والتثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة، ولا يحذف نون جماعة المؤنث فإنه ضمير كالواو في الجمع المذكر فيثبت على كل حال، تقول: لم ينصر، لم ينصرا لم ينصروا، لم تنصر، لم تنصرا، لم ينصرن — إلى آخره، ويدخل الناصب فيبدل من الضمة إلى

هو أثقل من الماضي (نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج) وتصر يفها على قياس المبني للفاعل في نحو يفعل ويفعل ويفعل ويقدر الأصل يفعل ويفعل ويفعل ويفعل بفتح ما قبل الآخر ولم يذكر المصنف غير المتعدى لأنه قلما يوجد منه (واعلم أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان) للفعل (فلا يغيران صيغته) أي صيغة الفعل المضارع وقدم تغيير الصيغة في صدر الكتاب يعني لا يعملان فيه لفظا وقد سمع من العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو جنته لا يكن له على حجة (تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ) كما تقدم في ينصر بعينه وكذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الخ (و) اعلم أنه يدخل على الفعل المضارع (الجازم) وهو لم ولما ولا في النهي واللام في الأمر وإن الشرطية والاسماء التي تضمنت معناها والغرض في هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه (فيحذف منه حركة الواحد والواحدة) نحو لم ينصر بسكون الراء (و) يحذف (نون التثنية) نحو لم ينصرا (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو لم تنصرا لأن النون في هذه الأمثلة علامة الرفع كالضمة في الواحدة فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النون وإنما جعلت علامة للأعراب كالحركة لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربة والأعراب إنما يكون في آخر الكلمة وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة وهو الضمائر لأنها اتصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها ولم يمكن إجراء الأعراب عليها وجب زيادة حرف للأعراب ولم يمكن زيادة حرف المد واللين فزادوا النون لمناسبتها إياها كما سبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال لم ينصر في لم ينصرن (فانه) أي فإن نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في جمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر فإنها علامات للأعراب وهذه ضمير لعلامة للأعراب لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيًا لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية وصار النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الإعراب بالحرف والحركة على ما لا يخفى ردا إلى ما هو الأصل في الفعل أعني البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر ولم تنصرا لم تنصرن لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرن) وجاء لم في الضرورة غير جازمة وجاء أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم وجاء

الْفَتْحَةِ ، وَيُسْقَطُ التَّوْنَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَ ، لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرُوا  
لَنْ تَنْصُرِي ، لَنْ تَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرَنَّ ، إِلَى آخِرِهِ ، وَمِنْ الْجَوَازِمِ لَامُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ :

حذف المجزوم بعدها قال (و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو أن ولن وكي وإذن  
والأصل أن والبواقي فرع عليها وإنما عملت النصب لكونها مشابهة لأن وهي تنصب الأسماء وهذه تنصب  
الأفعال (فيبدل من الضمة إلى الفتحة) كما هو مقتضى الناصب فإن النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون  
بالضمة والجزم بالسكون فإن قيل كان من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب لأنه معرب والضم  
والفتح إنما يستعملان في المبنيات فالجواب أن الغرض هنا بيان الحركة دون تعرض للإعراب والبناء  
والحركة من حيث هي حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر فإن هذا أمر زائد فليتأمل  
(ويسقط التونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون جمع المؤنث) لما ذكر من أنه ضمير لا علامة الإعراب  
وإنما أسقط الناصب هذه التونات حملا له على الجازم لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء فكما  
حمل النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم وحذفت التونات المحذوفة  
حال الجزم (فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا إلى لن أنصرا لن تنصرا) ومعنى لن نبي الفعل مع التأكيده  
في المستقبل (ومن الجوازم لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب في كونه  
للطلب وهو مبني في الأصل ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب  
بإعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل في البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل الجزم  
وتكون مكسورة تشبها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر وفتحها لغة لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء  
أو ثم جاز إسكانها قال الله تعالى «فليضحكوا قليلا وليسكوا كثيرا» وقال تعالى «ثم ليقضوا تفهم» قرئ  
بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول في أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له  
صيغة تخصه وقرئ «فلتفرحوا» بالتاء خطابا وهو شاذ وجاز في المجهول لتضرب أنت الخ لأن الأمر ليس  
للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف وكذا لأضرب أنا أو لنضرب نحن ونحو ذلك لأن الأمر بالصيغة  
يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع لأنها غير المخاطب فكان على المصنف أن يقول  
فتقول في أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفي الحديث قوموا فلأصل لكم وفي التنزيل  
«ولنحمل خطاياكم» وإذا كان المسأور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب  
نحو افعلوا وافعلوا ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص  
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء في الشذوذ حذفها  
وجزم الفعل كقوله محمد فقد نفستك كل نفس «إذا ما خفت من أمر تبالا

أى لتفد وأجاز الفراء حذفها في النثر كقولك قل له يفعل قال الله تعالى «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا  
الصلاة» والحق أنه جواب الأمر والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام

٢١

لَيَنْصُرَ، لَيَنْصُرَا، لَيَنْصُرُوا، لَتَنْصُرَ، لَتَنْصُرَا، لَتَنْصُرُوا، لَيَنْصُرَنَّ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا: لَيَضْرِبُ، وَلَيَعْلَمُ، وَلَيَدْخُلُ،  
 وَلَيُدْخِرُ، وَغَيْرَهَا، وَمِنْهَا لَا النَّاهِيَّةُ، تَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ: لَا يَنْصُرُ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا،  
 لَا تَنْصُرَ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرَنَّ، وَفِي نَهْيِ الْحَاضِرِ: لَا تَنْصُرَ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرِي،  
 لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرَنَّ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ - وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ - فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ الْمُجْزُومِ: فَإِنْ كَانَ  
 مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا فَتُسْقَطُ مِنْهُ حَرْفُ الْمُضَارِعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِيِ مُجْزُومًا، فَتَقُولُ

والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف به أولى وأمثلته (لينصر لينصرا)  
 لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن (وفي المجهول تنصر أنت لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن  
 لأنصر لتنصر (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدخرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل  
 ليفرح وليكسر وليتقاعد وليتقطع وليجتمع إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم (ومنها) أي ومن الجوازم  
 (لا الناهية) وهي التي يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهي إليها مجاز لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها وإنما  
 عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنهما للطلب وتقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل  
 وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية إذ لا طلب فيها (فتقول في نهى الغالب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا  
 لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن وفي نهى الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصرى لا تنصرا لا تنصرن  
 وهكذا قياس سائر الأمثلة) من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدخرج إلى غير ذلك كما مر في الجوازم وقد جاء  
 في المتكلم قليلاً كلام الأمر (وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام  
 (وهو أمر الحاضر) أي المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) في حذف الحركات والنونات التي تحذف  
 في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أي لا تخالف صيغة الأمر صيغة  
 المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع المجزوم  
 لثلاث يتوهم أنه أيضاً مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بمجزوم بل هو مبنى أجرى مجرى المضارع  
 المجزوم أما البناء فلا لأنه الأصل في الفعل وما أعرب منه فلبشابهته الاسم وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب  
 والكوفيون على أنه مجزوم وأصل الفعل لتفعل لحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة  
 خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكره خلاف الأصل  
 فلا يرتكب وأما إضماره مجرى المجزوم فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فيتأني البناء ولذا لم تحذف  
 نون جماعة المؤنث وإذا أجرى على المجزوم (فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً) كتدخرج (فتسقط)  
 أنت (منه) أي من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتي بصورة الباقي) أي بعد حذف حرف

فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مِنْ تَدْحْرِجٍ : دَحْرَجَ ، دَحْرَجَا ، دَحْرَجُوا ، دَحْرَجِي ، دَحْرَجَا ، دَحْرَجِي ، وَهَكَذَا  
 تَقُولُ : فَرَحَ ، وَقَاتَلَ ، وَتَكَسَّرَ ، وَتَبَاعَدَ ، وَتَدْحَرَجَ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا  
 فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِيِ مَجْزُومًا وَمَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةً وَصَلٍ مَكْسُورَةً ،  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارَعِ مِنْهُ مَضْمُومَةً فَتَضْمَعُهَا ، وَتَقُولُ : أَنْصَرَ ، أَنْصَرَا ، أَنْصُرُوا ، أَنْصِرِي ،  
 أَنْصَرَا ، أَنْصَرْنَ ، وَكَذَلِكَ أَضْرِبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَنْقَطِعُ ، وَاجْتَمِعُ ، وَأَسْتَخْرِجُ ، وَفَتَحُوا هَمْزَةً أَكْرَمَ  
 بِنَاءٍ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تَكْرِمٍ تُوَكَّرِمُ

المضارعة (مجزوما) في هذا اللفظ حرازة لأن صورة الباقي ليست بمجزومة بل مثل المجزوم فالتوجيه أن يقال  
 حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبها على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير في الكلام أو يقال  
 المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأني والباء لغير التعدية أي تأتي مجزوما  
 يكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب والمعنى ويأتي الباقي بصورة المجزوم ولم يقل مجزومة لأنه حال من  
 الباقي أو لأنه وصف للفعل أي حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذف حرف المضارعة وعاملت آخره معاملة  
 المجزوم (فتقول في الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجي دحرجا دحرجن) ويستعمل لفظ  
 الجمع للواحد في موضع التفضيم كقوله أيا فارحوني يا إله محمد فإن لم أكن أهلا فأنت له أهل  
 (وكذا تقول في) كل ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو (فرح وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج)  
 وأخواته وإنما اشتق من المضارع لأن الماضي لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما (وإن كان) أي ما بعد حرف  
 المضارعة ساكنا (كما في ينصر) فتحذف منه حرف المضارعة وتأتي بصورة الباقي مجزوما) حال كون هذا  
 الباقي مجزوما (مزيدا في أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما تخصيصها بالزيادة  
 دون غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى وأما كسرهما فلأنها زيدت  
 ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتجج إلى تحريكها حركت بالكسرة كما هو الأصل  
 في تحريك الساكن وظاهر مذهب سيويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل لأننا نحتاج إلى متحرك  
 لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن  
 وسماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة في جميع الأحوال (إلا) في حال (أن يكون عين  
 المضارع منه) أي من الباقي أو من المضارع (مضموما فتضمها) أي تلك الهمزة لإتباعا لمناسبتها حركته  
 العين ولأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للتكلم  
 (وتقول انصر انصرا انصروا انصرن وكذا اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج) ثم استشعر  
 اعتراضا بأن أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه مكسورة فلم لم يزد  
 في أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض) أي المتروك

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَامَانٌ فِي أَوَّلِ مُضَارِعٍ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا نَحْوُ: تَجَنَّبَ،  
وَتَقَاتَلَ، وَتَدَحَّرَجَ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَفِي التَّنْزِيلِ (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ... نَارًا تَلْظَى ...  
تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ)

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ صَادًا أَوْ ضَادًّا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً قُلِبَتْ تَأْوُهُ طَاءً فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنْ  
الصُّلْحِ: اصْطَلَحَ، وَمِنْ الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ، وَمِنْ الطَّرْدِ: اطْرَدَ، وَمِنْ الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ، وَكَذَلِكَ

(فإن أصل تكرم توكرم) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا  
الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أكرم ثم حملوا بكرم وتكرم ونكرم عليه وقد استعمل الأصل المرفوض  
قاله فإنه أهل لأن يؤكروا فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة  
ردوها لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطراب فقالوا من توكرم أكرم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا  
يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال  
أو على المفعول له وهذا أولى (واعلم أنه) الضمير للشأن (إذا اجتمع تامان في أول مضارع تفعل وتفاعل  
وتفعّل) وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقاً أو الغائبة المفردة أو المثناة إحداهما حرف المضارعة  
والثانية التي كانت في أول الماضي (فيجوز إثباتهما) أي إثبات التامين وهو الأصل (نحو تنجب وتقاتل  
وتدحرج ويجوز حذف إحداهما) أي التامين تخفيفاً لأنه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام لرفضهم  
الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التامين ليحصل التخفيف كما تقول تنجب وتقاتل وتدحرج (وفي التنزيل  
فأنت له تصدى) والأصل تصدى أي تعرض ولو كان فعلاً ماضياً لوجب أن يقال تصديت لأنه خطاب  
(وناراً تظلى) أي تتهب والأصل تظلى إذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تظلت (وتنزل الملائكة)  
والأصل تنزل واختلف في المحذوف فذهب البصريون إلى أنها الثانية لأن الأولى حرف المضارعة وحذفها  
محل وقيل الأولى لأن الثانية للبطاوعة فحذفها محل والوجه هو الأول لأن رعاية كونها مضارعاً أولى ولأن  
الثقل إنما يحصل عند الثانية وإنما قال مضارع تفعل وتفاعل وتفعّل بلفظ المبنى للفاعل للتنبيه على أن  
الحذف لا يجوز في المبنى للمفعول أصلاً لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا في الأقوى وهو المبنى للفاعل  
ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالاً من المبنى للمفعول فالتخفيف أولى ولأنه لو حذف التاء الأولى  
المضمومة لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية  
لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعل (واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً  
أو ظاءً قُلبت تَأْوُهُ) أي افتعل (طاءً) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختر العطاء لقربها من التاء مخرجاً  
والحاصل عندنا يرجع إلى السماع وعند العرب إلى التخفيف (فتقول في افتعل من الصلح اصطلاح) والأصل  
اصتلاح (و) في افتعل (من الضرب اضطرب) وأصل اضطرب والاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب

سائر تصرفاته نحو: اصطلح يصطلح اصطلاحاً، فهو مضطرب، وذلك مضطرب، والأمر اصطلاح،  
والنهي لا تصطليح

ومتى كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زايًا قلبت تاؤه دالاً فتقول في افتعل من الراء والذکر  
والزجر: أدراً، وأذكر، وأزدجر

ومتى كان فاء افتعل واواً أو ياءاً أو ثاءً قلبت الواو والياء والياء تاءً ثم ادغمت في تاء افتعل، نحو:  
أتقى، وآسر، وآتغر

أى يمجع بعضهما بعضاً ( و ) في افتعل ( من الطرد اطرده ) والأصل اطرده ( و ) في افتعل ( من الظلم اظلم )  
والأصل اظلم واعلم أن الوجه في نحو اصطليح واضطرب عدم الادغام لأن حروف الصفيير وهي الزاي  
المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها وحروف ضوى مشفر بالصاد والشين المعجمتين والراء  
المهملة لا تدغم فيما يقاربهما قليلاً ما جاء اصلح واضرب بقلب الثاني إلى الأول ثم الادغام وهذا عكس قياس  
الادغام فعلوم رعاية لصفيير الصاد واستطالة الصاد وضعف اطجع في اصطليح أى نام على الجنب وقرئ لبعض شأنهم  
وتخسف بهم ويفغر لكم وذى العرش سيدلاً بالادغام وأما في نحو اطرده فيجوز الادغام لاجتماع المثلين  
مع عدم المانع من الادغام وأما في نحو اظلم فثلاثة أوجه الأولى اظلم بلا ادغام والثاني اظلم بالطاء المهملة بقلب  
المعجمة إليها كما هو القياس والثالث اظلم بالطاء المعجمة بقلب المهملة إليها ورويت الوجوه الثلاثة في قول زهير  
هو الجواد الذى يعطيك نائله . عفوا ويظلم أحياناً فيظلم

( و كذلك سائر تصرفاته ) كل واحد منها فإنه يجرى فيها ذلك ( نحو اصطليح يصطليح اصطلاحاً فهو مضطرب وذلك  
مصطليح ) عليه ( اصطليح لا تصطليح ) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرده فهو مطرد ويظلم فهو مظلم وكذلك  
في باقى الأمثلة بأسرها ( و ) اعلم أنه ( متى كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً أو زايًا ) معجمة ( قلبت تاؤه ) أى تاء  
افتعل ( دالاً ) مهملة تخفيفاً ( فتقول في افتعل من الراء ) وهو الدفع ( والذکر ) وهو ضد النسيان ( والزجر )  
وهو المنع والنهي ( أدراً ) والأصل ادترأ ولا يجوز غير الإدغام ( وادكر ) والأصل إذ تسكر وفيه ثلاثة  
أوجه إذ ذكر بلا إدغام وادكر بالبدال المعجمة بقلب المهملة إليها واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها

قال الشاعر  
تحنى على الشوك جرازاً مقضياً . والهرم تدر به ادراء عجباً  
وفى التنزيل وادكر بعد أمة ( وازدجر ) والأصل ازتجر فيه وجهان البيان نحو ازدجر وفى التنزيل وقالوا  
مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايًا نحو ازجر دون العكس لقوات صفيير الزاي وأما قلب تاء افتعل مع

الجيم دالاً كما فى قوله  
فقلت لصاحبى لا تحبسانا . بنزع أصوله واجدز شيئاً  
والأصل اجتر أى اقطع فشاذا لا يقاس عليه والقلبان المقدمان على سبيل الوجوب ( ومتى كان فاء  
افتعل واواً أو ياءاً أو تاءً قلبت فاءه فتقول فى افتعل من الوعد اتعد ومن اليسر آسر ومن التفر اتفر

وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي وَالْحَالَ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلَّا فِيمَا  
يَخْتَصُّ بِهِ — وَهُوَ فِعْلُ الْإِثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ — فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا أَبَدًا ، فَتَقُولُ : اذْهَبَانِ  
لِلْإِثْنَيْنِ ، وَاذْهَبَانِ لِلنِّسْوَةِ ، فَتَدْخُلُ الْفَاءُ بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِتَفْصَلَ بَيْنَ النُّونَيْنِ ، وَلَا تَدْخُلُهُمَا

ويلاحظ الفعل حال كون الفعل (غير الماضي والحال نونان للتوكيد) ولا يلحقان الماضي والحال قيل لاستدعائهما  
الطلب والطالب إنما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأن غرضه في تحصيله والطلب  
إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود وقيل لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيده وأما الحاصل  
في الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيده بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيده  
لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيده بغير  
الموجود الأولى بالتأكيده أي الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقها بالمستقبل الصرف من سيضربن وسوف  
يضربن فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق  
الاستقبلا فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب  
وأشبهه بالقسم نحو إمامتعلن في أن مالتأكيده كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيده الشرط  
أولى وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل ومنه قول الشاعر

يحسبه الجاهل ما لم يعلم ۞ شيخنا على كرسية معهما

أي لم يعلم قلبت النون ألفا للوقف قال تعالى لنسفعا أي لنسفعا فإن قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله  
ربما أوفيت في علم ۞ ترفعن ثوبي شمالات

قلت لأنه شبيه بالنفي من حيث إن ربما للقلبة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك  
خلاف القياس لا يعمده وقال سيدي به يجوز في الضرورة أنت تفعلن وهاتان النونان إحداهما (خفيفة ساكنة)  
كقولك اضربن (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفي بعض النسخ بالنصب أي حال كون إحداهما  
خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال (إلا فيما) أي في الفعل الذي (تختص) النون  
الثقيلة (به) أي بذلك الفعل يعني أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أي تنفرد بلحوق هذا الفعل  
كما يقال تختص بالعبادة أي لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان حق العبارة أن يقول إلا في الفعل  
الذي يختص بالثقيلة أي لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنتين وفعل جماعة النساء بل  
تعم الجميع (وهو) أي ما تختص به (فعل الاثنتين و) فعل (جماعة النساء فهي) أي النون الثقيلة (مكسورة فيه)  
أي فعل الاثنتين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائداً إلى ما (فتقول اذهبان للاثنتين  
واذهبان للنسوة) بكسر النون فهما تشبيها لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما  
ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنتين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس  
ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فلا يصلح للتحويل

الْحَفِيْفَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ ، فَإِنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ  
حَرْفَ مَدٍّ وَالثَّانِي مَدْعَمًا فِيهِ نَحْوُ ( دَابَّةٌ ... وَلَا الضَّالِّينَ )

لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء وهي ليست في تتبعان للتأكيد بل للثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد  
نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبنان والأصل اذهبن فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة  
( لتفصل ) تلك الألف ( بين النونات ) الثلاثة نون جماعة النساء والمدغمة والمدغم فيها غيرها واختص الألف  
لخفتها ( ولا تدخلهما ) أي فعل الاثنتين وجماعة النساء النون ( الحفيفة ) لا يقال اضربان واطربنان ( لأنه  
يلزم ) من دخولها فيهما ( التقاء الساكنين على غير حده ) وهما الألف والنون وحيث لو حركتها لأخرجتها  
عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها  
قال الشاعر لا تهين الفقير علك أن تر كع يوما والدهر قد رفعه

أي لا تهين الفقير وإلا لوجب أن يقال لا تهين لأنه نهى فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو  
حذفت الألف من فعل الاثنتين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف  
ما زيد لغرض هكذا ذكروا ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء  
الساكنين وهو ظاهر لأنك تقول اضربن فلو أدخلتها وقلت اضربن لا يكون من التقاء الساكنين في شيء  
وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هي الأصل والحفيفة فرعها ودخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع  
الحفيفة وإن لم تجتمع النونات لثلاث يلزم للفرع مزية على الأصل ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل  
الاثنتين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واطربنان دون اضربن وفيه نظر لأن أصالة الثقيلة  
إنما هي عند الكوفيين على ما نقل مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ثم المناسبة  
المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الحفيفة لأن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الحفيفة إليها  
ولما قال لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ما حده ومتى يجوز فقال ( فإن التقاء الساكنين  
إنما يجوز ) أي لا يجوز إلا ( إذا كان الأول ) من الساكنين ( حرف مد ) وهو الألف والواو والياء سواكن  
( و ) كان ( الثاني ) منهما ( مدغما ) في حرف آخر ( نحو دابة ) فإن الألف والياء ساكنان والألف حرف مد والياء  
مدغم فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة لأن المدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين  
كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون وكان الأولى أن يقول حرف لين يدخل فيه نحو  
خويصة ودوية لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره لكن المصنف رحمه الله عليه لا يفرق بينهما  
وفي عبارته نظر لأن إنما تقييد الحصر كما فسرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فإن التقاء الساكنين جائز في  
الوقف مطلقا فإنه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز في غير الوقف  
في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو آحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس  
مطرد لثلاث لالتبس بالخبر وفي التنزيل وآ لأن بسكون الألف واللام وفي بعض القراءات من بعد ذلك لبعض شأنهم  
وذى العرش سيلا واللاى ومحياى ومماتى ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ ومراده



وَيُحَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ كَمَا يُحَذَفُ مَعَ الْجَازِمَاتِ — وَهِيَ : يَفْعَلَانِ  
وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ — وَيُحَذَفُ وَأَوْ يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ ، وَيَأُ تَفْعَلِينَ ، إِلَّا إِذَا  
انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ، نَحْوُ : « لَا تَخْشُونَ ، وَلَا تَخْشِينَ ، وَلِتَبْلُونَ ، وَإِمَّا تَرِينَ » وَيَفْتَحُ مَعَ النُّونِ آخِرُ

غير الشاذ فان قلت فلم لم يحذف في الدار أنا وقالوا ادار أنا مع أن الأول حرف مد والثاني حرف مدغم  
قلت جوازهم شرط وبذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم في أبي يابي ( ويحذف من الفعل  
معهما ) أي مع النونين ( النون التي في الأمثلة الخمسة ) كما تحذف مع الجوازم ( وهي يفعلان وتفعلاون وتفعلون  
ويفعلون وتفعلين ) لما سبق من أن النون التي في هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيدي يصير مبنيًا  
لما ذكرنا في نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثان منها يفعلان  
وتفعلاون وقد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على  
مذهب يونس حيث أجاز دخولهما في يفعلان وتفعلاون وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر في الكتاب من  
مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة  
وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية وأما ما لا يثبت مع المعية كيف فعلان وتفعلاون فلا يكون الحذف ثمة وقد  
تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فإنه لطيف ( ويحذف ) مع حذف النون  
( واو يفعلاون ) ( واو تفعلاون ) أي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب ( وياء تفعلين ) أي فعل الواحدة  
المخاطبة لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه نقلت الكلمة فيه واستطالت  
وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفنا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين  
على غير حده ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلاون لئلا يلبسوا بالواحد والقياس يقتضي أن لا تحذف الواو  
والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده  
لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف  
لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة فهو هنا ليس على حده لأنه في كلتين الفعل ونون التأكيدي لكن اغتفر  
في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به اكتفاء  
بتمثيله بكلمة واحدة أعنى دابة وكذا فعل العلامة جار الله رحمة الله عليه وهنا موضع تأمل ففي الجملة تحذف  
الواو والياء ( إلا إذا انفتح ما قبلهما ) فإنهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما أعنى الضم والكسر بل تحرك  
الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين ( نحو لا تخشون ) أصله تخشون حذف ضم الياء للنقل ثم  
الياء للتقاء الساكنين فقبل تخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فقبل لا تخشوا فلما أدخل نون التأكيدي  
التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه  
أغاه فقبل لا تخشون وهي نهى المخاطب لجمع الذكور ( ولا تخشين ) أصله تخشين حذفت كسرة الياء ثم الياء  
وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا تخشي فلما ألحق نون التأكيدي التقي ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء

الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة الغائبة، ويضم إذا كان فعل جماعة الذكور، ويكسر آخر  
الفعل إذا كان فعل الواحد المخاطبة، فتقول في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة: لينصرن،  
لينصران، لينصرن، لتنصرن، لتنصران، لينصرنان. وبالحفيفة: لينصرن، لينصرن، لتنصرن، لتنصرن،  
وتقول في أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة: انصرن، انصران، انصرن، انصران.

لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له وهو نهي المخاطبة (ولتبلون) أصله تبلؤون فأعلل إعلال تخشون  
فقليل لتبلون فأدخل نون التأکید وحذفت نون الإعراب وضمت الواو كما في لا تخشون وهو فعل جماعة  
الذكور المخاطبين مبنياً للفعول من البلاء وهو التجربة (فأما ترين) أصله ترأين على وزن تمنعين حذفت  
الهمزة كما سيجي فقليل ترين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك أن تقول في الجمع قلبت الواو ألفاً  
لتحر كهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وياؤه  
كما ظن صاحب الكواشي في تفسيره فإنه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير  
الفاعل وهو ظاهر فقليل ترين فأدخل إما وهي من حروف الشرط فحذفت النون علامة للجزم وألحق نون  
نون التأکید وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر في لا تخشين فصار إما ترين وقد أخطأ من قال حذفت النون  
لأجل نون التأکید لأنه لا يلحقه قبل دخول إما لما تقدم في أول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين  
بخلاف لتبلون فإنه لحقه لكونها جواب القسم وعلى هذا الحفيفة نحو لا تخشون ولا تخشين ولم تقلب الواو  
والياء من هذه الأمثلة ألفاً لأن حر كتهما عارضة لا اعتداد بها وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة  
حيث لم يقل لا تخشاون وقال المسالكى حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائفة نحو ارضن في ارضى وكذا  
لا تخشن في لا تخشى (ويفتح) مع النونين (آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد والواحدة الغائبة)  
لأنه الأصل لحفته فالعدول عنه إنما يكون لغرض (ويضم) آخر الفعل (إذا كان) الفعل فعل جماعة  
الذكور) ليدل الضم على الواو المحذوفة (ويكسر) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل الواحد المخاطبة)  
ليدل الكسر على الياء المحذوفة وكان الأولى أن يقول ما قبل النون بدل آخر الفعل ليشمل نحو لا تخشون  
ولا تخشين فإن الواو والياء ليسا آخر الفعل بل كل منهما اسم برأسه لأن الفعل تخشى وهما ضمير الفاعل  
والجواب أن هذا الضمير كجزء من الفعل فكأنه آخر الفعل وقيل الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص لأن  
الناقص قد علم حكمه في لا تخشون ولا تخشين (فتقول في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة لينصرن) بالفتح  
لكونه فعل الواحد (لينصران لينصرن) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور أصله لينصرون حذف الواو  
لالتقاء الساكنين (لتنصرن) بالفتح أيضاً لأنه فعل الواحد الغائبة (لتنصران لينصرنان وبالحفيفة لينصرن)  
بالفتح (لينصرن) بالضم (لتنصرن) بالفتح لما علم وترك البواقي لأن الحفيفة لا تدخلها (وتقول في أمر  
الحاضر المؤكد بالثقيلة انصرن انصران انصرن انصران) بالكسر لأنه فعل الواحد المخاطبة (انصران

٥٩  
أَنْصُرَتَانِ، وَبِالْحَفِيفَةِ: أَنْصُرْنَ، أَنْصُرْنِ، وَأَقْسَ عَلَى هَذَا

وَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، تَقُولُ: نَاصِرٌ،  
نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ، نَاصِرٌ، وَنَاصِرَةٌ، وَنَاصِرَاتٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ، وَنَوَاصِرٌ، وَالْأَكْثَرُ  
أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ، تَقُولُ: مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ، مَنْصُورَةٌ،  
مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ، وَمَنْاصِرٌ، وَتَقُولُ: مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ، مَمْرُورٌ بِهِمَا،  
مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ، فَتَثْنِي وَتَجْمَعُ وَتَوَثُّوهُ وَتَذَكُرُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، لِأَنَّ اسْمَ

انصرنان وبالخفيفة انصرن انصرن انصرن وتقس على هذا نظائره) أى نظائر كل من لينصرن وانصرن الخ  
نحو انصرين واعلمين وليصيرين وليعلمين وغير ذلك إلى سائر الأفعال والأشكال (وأما اسم الفاعل والمفعول  
من الثلاثي المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل تقول ناصر للواحد (ناصران) للثنتين حال  
الرفع وناصرين في النصب والجر (ناصرون) بجماعة الذكور في الرفع ناصرين في النصب والجر وذلك  
لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف الثلاثة وكان الحروف أعني الواو والألف والياء جعلوا رفع المثنى بالألف لخصتها  
والمثنى مقدم ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء وفتحوا ما قبل الياء في المثنى  
وكسروا في الجمع فرقا بينهما ولما رأوا أنه يفتح في بعض الصور في الجمع أيضا نحو مصطفين فتحوا النون  
في الجمع وكسروه في المثنى ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر (ناصرة) للواحدة (ناصرتان) للثنية (ناصرات)  
بجماعة الأناث (ونواصر) أيضا لها (والأكثر أن يجيء اسم المفعول منه على مفعول تقول منصور منصوران  
منصورون منصوره منصورتان منصورات ومناصير) وإنما قال والأكثر لأنهما قد يكونان على غير فاعل  
ومفعول نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر في اسم الفاعل ونحو قتيل وجلوب في اسم المفعول  
وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة (وتقول) رجل (ممرور به) ورجلان  
(ممرور بهما) ورجال (ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) وامرأتان (ممرور بهما) ونساء (ممرور بهن ممرور بك  
ممرور بكما ممرور بك ممرور بكما ممرور بكن ممرور بكن ممرور بكن ممرور بكن) أى لا يبنى اسم المفعول من اللازم  
إلا بعد أن تعديه إذ ليس له مفعول (فتثنى) أنت (وتجمع وتوث وتذكر الضمير فيما) أى في الاسم الذي  
(يتعدى بحرف الجر لاسم المفعول) فلا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك  
لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع  
فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر عبارة صاحب الكشاف أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدم  
فيقال زيد ممرور لأنه ذكر في قوله تعالى كل أولئك كان عنه مسئولاً، أن عنه فاعل مسئولاً قدم

المفعول . وفعل قد يحى . بمعنى الفاعل : كالرحيم بمعنى الراحم ، وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول  
وأما ما زاد على الثلاثي فالضابط فيه أن تضع في مضارعه الميم المضموم موضع حرف المضارعة  
وتكسر ما قبل آخره في الفاعل وتفتح في المفعول نحو : مكرم ومكرم ، ومدحرج ومدحرج ،  
ومستخرج ومستخرج ، وقد يستوى لفظ اسم الفاعل والمفعول في بعض المواضع كجباب ،  
ومتحاب ، ومختار ، ومنقاد ، ومضطر ، ومعند ومنصب ، ومنصب فيه ، ومنجاب ، ومنجاب عنه ،  
ويختلف التقدير

عليه ( وفعل قد يحى . بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم ) للسالفة ( وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول )  
وأمثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأثلة اسم الفاعل والمفعول إلا أنه يستوى لفظ المذكر  
والمؤنث في الذى بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل  
فلان وقتيلته فإنهما لا يستويان لحوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد ( وأما ما زاد على الثلاثة ) ثلاثيا كان أو رباعيا  
( فالضابط فيه ) أى فى بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط أمر كل منطبق على الجزئيات ( أن  
تضع فى مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر ) أى آخر المضارع ( فى )  
اسم ( الفاعل ) كما فعلت فى فعله وهو المبنى للفاعل ( وتفتح ) أى ما قبل الآخر ( فى ) اسم ( المفعول )  
كما تفتح فى فعله أعنى المبنى للمفعول ( نحو مكرم ) بالكسر اسم فاعل ( ومكرم ) بالفتح اسم مفعول  
( ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج ) وكذا قياس بواقى الأمثلة إلا ما شذ من نحو أسهب أى  
أطنب وأكثر فى الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وأفج أى أفلس فهو ملفج بفتح ما قبل الآخر فى  
الثلاثة اسم الفاعل وكذا أعشب المكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب  
ولامورس ولا موفع ( وقد يستوى لفظ ) اسم ( الفاعل ) اسم ( المفعول فى بعض المواضع كجباب ومنجاب  
ومختار ومضطر ومنقد ومنصب ) فى اسم الفاعل ( ومنصب فيه ) فى المفعول ( ومنجاب ) أى منقطع ومنكشف  
فى اسم الفاعل ( ومنجاب عنه ) فى اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول فى هذه الأمثلة مستو لسكون  
ما قبل الآخر بالإدغام فى بعض وبالقلب فى بعض والفرق إنما كان بحر كنه فلما زالت الحركة استويا  
( ويختلف فى التقدير ) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر فى اسم الفاعل وفتح فى المفعول ويفرق فى الأخيرين  
بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لا يقال لانسلم استواهما  
فى الأخيرين لانا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظتا منصب ومنجاب والجار والمجرور شرط لا شرط  
له وإذ قد فرغنا من السالم وقدحان أن نشرع فى غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة  
وهى المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف رحمة الله عليه يذكرها فى ثلاثة فصول مقدما المضاعف

فَصَلُّ فِي الْمُضَاعَفِ، وَيُقَالُ لَهُ الْأَصْمُ لِشِدَّتِهِ وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ وَالْمَزِيدِ فِيهِ : مَا كَانَ عَيْنُهُ  
وَلَامُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَرَدٌّ وَأَعَدُّ : فَإِنْ أَصْلُهُمَا رَدَدٌ وَأَعَدَدٌ، فَاسْتَكْنَتِ الدَّالُّ الْأُولَى وَأَدْغَمَتْ فِي  
الثَّانِيَةِ، وَمَنْ الرَّبَاعِيُّ مَا كَانَ فَائِزُهُ وَلَامُهُ الْأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ الثَّانِيَةُ مِنْ  
جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَيُقَالُ لَهُ الْمُطَابِقُ أَيْضًا، نَحْوُ زَلَزَلٍ يَزِلُّ زَلْزَلَةً وَزَلَزَالًا  
وَإِنَّمَا الْحَقُّ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَاتِ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يُلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ كَقَوْلِهِمْ «أَمَلَيْتُ» بِمَعْنَى

وإن كان ملحقًا بالمعتلات فناسب أن يذكر عقبها لكن قدمه لمشابهة السالم في قلة التغير وكون حروفه  
حروف الصحيح قائلًا

(فصل المضاعف) هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف أن يزداد على الشيء فيجعل اثنين  
وأكثر وكذلك الإضعاف والمضاعفة (ويقال له) أي للمضاعف (الأصم) لتحقيق الشدة فيه بواسطة  
الإدغام يقال حجر أصم أي صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم قال الخليل إنما سمي  
بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيت لأنه من الأشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حركة قنال ولا قعقة  
سلاح ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثي وقال  
(وهو) أي المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد) يعني إن كان العين  
ياء كان اللام ياء وإن كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) في الثلاثي المجرد (وأعد) الشيء أي هياه في المزيد فيه  
فبين كون عينهما ولا مهما من جنس واحد بقوله (فإن أصلهما ردد وأعدد) فالعين واللام دالان كما نرى  
فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجمله خبر المبتدأ الأول  
وقوله من الثلاثي حال ويقال له الأصم جملة معترضة ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الإضافة (وهو)  
أعني المضاعف (من الرباعي) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ما كان فائزُهُ ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك  
عينه ولامه الثانية) أيضا من جنس واحد (ويقال له) أي للمضاعف من الرباعي (المطابق أيضا) بالفتح اسم  
مفعول من المطابقة وهي الموافقة وتقول طابقت بين الشيتين إذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء  
واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشيء زلزلة و (زلزالا) أي حركة ويجوز في مصدره فتح  
الفاء وكسره بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لا غير نحو دحرج دحرجا وقوله أيضا إشارة إلى أنه يسمى الأصم  
أيضا لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقيق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولأن علة الإدغام اجتماع المثلين فإذا  
كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام لكنه لم يدغم لمسانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع  
فيه الإدغام من الثلاثي فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم الحق المضاعف  
بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله (وإنما الحق المضاعف  
بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التي تجعل

أَمَلْتُ ، وَالْحَذْفُ كَقَوْلِهِمْ «مَسْتُ وَظَلْتُ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا - «وَأَحْسْتُ» أَيْ مَسَيْتُ  
وَظَلَلْتُ وَأَحْسَيْتُ

وَالْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ - وَهُوَ أَنْ تُسَكَّنَ الْأَوَّلُ وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي وَيُسَمَّى الْحَرْفُ الْأَوَّلُ

موضع حرف آخر حروف أنصت يوم جد طاه زل وكل منها يبدل من عدة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الابدال (كقولهم أمليت بمعنى املكت) يعني أن أصله أملكت قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثاني وأمثال هذه كثيرة في الكلام نحو: تقضى البازي: أي تقضض وحسيت بالخبر أي حسست به وتعليت أي تعلكت (وكذا) الرباعي نحو دهديت أي دهدهت وصهصيت أي صهصت وأمثال ذلك ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أي مسست وظللت وأحسست) يعني أن أصل مست مسست بالكسر لحذفت السين الأولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الأولى لأنها تدغم وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلأنه حذفت السين مع حركتها فبقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلأنه نقل حركة السين إلى الميم يعد إسكانها وحذفت السين فليل مست بكسر الميم وكذلك ظلت بلا فرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين إلى الحاء وحذفت إحدى السينين فليل أحسست وأنشد الأَخْفَشُ

مَسْنَا السَّمَاءَ فَتَلْنَاهَا وَدَامَ لَنَا ۝ حَتَّى تَرَى أَحَدًا يَهْوَى وَثَمَلْنَا

وَفِي التَّنْزِيلِ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ وَرَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ قَوْلَ أَبُو زَيْدٍ

خَلَا أَنْ الْعَتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ۝ أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شَوْسُ

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال في الصحاح مسست الشيء بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح أمسه بالكسر ويقال ظللت أفعل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالنهار دون الليل وأحست بالخبر وأحسست به أي أنبئت به وربما قالوا أحسيت بالخبر يبدلون من السين ياء قال أبو زيد: أحسن به فهن إليه شوس: فلما لحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يذكر في بابة ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففي نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كما مر وأما الابدال فأكثر من أن يحصى ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الأصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف وفي قوله كما في قولهم أمليت الخ رمز خفي إلى ذلك فكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما في أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الادغام) وهو في اللغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام الفرس أي أدخلته في فيه وأدغمت الثوب في الوعاء والادغام إفعال من عبارة الكوفيين والادغام افتعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الادغام بالتشديد افتعال غير متعب وهو سهو لما قال في الصحاح يقال أدغمت الحرف وأدغمت على افتعلته (و) في الاصطلاح (هو أن تسكن

٢١٣  
مُدْعَمًا، وَالثَّانِي مُدْعَمًا فِيهِ، وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ: مَدَّ يَمُدُّ، وَأَعَدَّ يَعِدُّ، وَاعْتَدَّ يَعْتَدُّ، وَانْقَدَّ يَنْقُدُّ،  
وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ، وَأَسْوَادُ يَسْوَدُّ، وَاسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، وَأَطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ، وَتَمَادَّ يَتِمَادُّ، وَكَذَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ  
إِذَا بَنِيَتْهَا لِلْفِعُولِ، نَحْوُ مَدَّ يَمُدُّ وَنظَائِرِهِ، وَفِي نَحْوِ «مَدَّ» مَصْدَرًا، وَكَذَلِكَ إِذَا انْصَلَّ بِالْفِعْلِ

الحرف (الأول) من المتجانسين (ويدرج في) الحرف (الثاني) نحو مد فان أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت في الثانية وأما أسكن الأول ليتصل بالثاني إذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثاني لا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمته (مدغما) اسم مفعول لإدغامك إياه (و) يسمى الحرف (الثاني) مدغما فيه) لإدغامك الأول فيه والغرض من الإدغام التخفيف فإن التلفظ بالمثلين في غاية الثقل حسا لا يقال إن قوله أن تسكن الأول غير شامل لنحو مد مصدرا فان أصله مدد والأول ساكن فلا يسكن لانا نقول إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه علم بإبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى (وذلك) أي الإدغام (واجب في) الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها ما لم يتصل بها الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة فإن اتصلت ففيه تفصيل يذكر فعبر عما ذكرنا بقوله (نحو مد يمد وأعد يعد وانقد ينقد واعتد يعتد) ولما كان هناك أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف ذكرها استطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان الأولى أن يميزها فقال (واسود يسود) من باب الافعال (واسواد يسواد) من باب الافعال وليس من المضاعف لأن عينها ولا مهمها ليسا من جنس واحد فإن عينها الواو ولا مهمها الدال (واسعد يستعد) مضاعف من باب الاستفعال (واطمأن يطمئن) أي سكن اطمئنانا وطمأينة وليس من المضاعف لأن عينه الميم ولا مهمه النون وهو من باب الافعال كالاقشعرار (وتماد يتماد) مضاعفين من باب التفاعل فيجب في هذه الصور الإدغام لاجتماع المثلين مع عدم المسانعة من الإدغام وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث في نحو مدت وأعدت وانقدت الخ (وكذا هذه الأفعال) التي يجب فيها الإدغام إذا بنيت للفاعل يجب فيها الإدغام (إذا بنيتها للفعول) ماضيا كان أو مضارعا (نحو مد) والأصل مدد ومدت والأصل مدد (يمد) والأصل يمدد وكذا تمد وأمد وتمد (وكذا نظائره) أي نظائر مد يمد كأعد يعد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد له وتمود يتواد بالتقاء الساكنين على حده وكذا البواقي فهذه هي الأبواب التي يدخل فيها الإدغام وما بقي فبعضه لم يجز منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للإدغام إليه سبيل نحو مد يمدد في التفعيل وتمدد يتمدد في التفعال وذلك لأن العين وهو الذي يدغم فيه متحرك أبدا لإدغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم في حرف آخر لامتناع إسكانه (وفي نحو مد) أعني (مصدرا) أي وكذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ويكون الثاني متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا دفعا لتوهم أنه ماض أو أمر (وكذلك) أي الاغام

ألف الضمير أو واؤه أو ياءؤه، نحو: مدا، مدوا، مدى، والإدغام ممتنع في نحو: مددت مددنا  
ومددت — إلى مددتن، ومددتن، ومددتن، ومددتن، ومددتن، ولا تمددن، وجائز إذا دخل الجازم  
على فعل الواحد: فإن كان مكسور العين كيقر، أو مفتوحها كيعض، تقول لم يقر، ولم يعض،

واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف أو ما شاكله مما مر (ألف الضمير أو واؤه أو ياءؤه) سواء كان ماضيا  
أو مضارعا أو أمرا مجردا أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك  
لأن ما قبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب أن يكون متحركا لتلايلزم التقاء الساكنين وحيث  
إن كان الأول ساكنا يدرج وإلا يسكن ويخرج في الثاني فالألف (نحو مدا) بفتح الميم أو ضمه فعل الاثنتين  
من الماضي أو الأمر (و) الواو (نحو مدوا) بفتح الميم أو ضمه فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر (و)  
الياء نحو (نحو مدى) بضم الميم وهو فعل الأمر للثؤنث من تمدن فإن أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء  
الضمير كآلف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الأخفش وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع  
وغير ذلك والضابط أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركا  
وأما نحو قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضرب البلد إذا كثرت ضباها بفك الإدغام فشاذا جيء به  
ليان الأصل وضمنوا في قوله مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أتى أجود لأقوام وإن ضمنوا  
محمول على الضرورة والشائع الكثير ضمنوا أي بخلوا (والإدغام ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز  
المرفوع المتحرك كتاء المخاطب وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره  
مجردا كان أو مزيدا فيه مبنيا للفاعل أو المفعول لأن هذه الضمائر يقتضي أن يكون ما قبلها ساكنا وهو  
الثاني من المتجانسين فلا يمكن الإدغام وعبر عن جميع ذلك بقوله (في نحو مددت ومددنا ومددت إلى  
مددتن) يعني مددت مددتم مددت مددتم (ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن) هذه  
أمثلة نون جماعة النساء (و) الإدغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أي جازم كان فيجوز عدم  
الإدغام نظرا إلى أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا يدغم ويقال لم يمدد وهو لغة  
الحجازيين قال الشاعر  
ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله ۞ على قومه يستغن عنه ويذم

فإن قوله ويذم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط أعني من يك ويجوز الإدغام نظرا إلى  
أن السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول فيقال لم يمد بالضم أو الفتح أو الكسر كما  
سيأتي إن شاء الله وهو لغة بني تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر فإن قلت  
إن السكون في مددت ونحوه أيضا عارض فلم لا يجوز فيه الإدغام قلت لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة  
وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال الغرض ولأن الإدغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف  
على الإدغام لتلا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفي هذا نظر إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام بل  
على إسكان الأول وهو جزء الإدغام لانفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الإدغام واجب في فعل الاثنتين



بِكْسِرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، وَتَقُولُ: لَمْ يَفِرَّ، وَلَمْ يَعْضُضْ، بِفِكَ الْإِدْغَامِ، وَهَكَذَا حُكْمُ يَقْشَعِرُ، وَيَحْمَرُّ  
 وَيَحْمَارُ، وَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ الْإِدْغَامِ وَفِكَ،  
 فَتَقُولُ لَمْ يَمْدُ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَلَمْ يَمْدُدْ؛ وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ، فَتَقُولُ فَرَّ، وَعَضَّ بِكْسِرِ اللَّامِ  
 وَفَتْحِهَا، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ فَتَقُولُ: مَدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ، وَأَمَدَّدْ، وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: مَادَّ،

وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وممتنع في فعل جماعة النساء فالجائز في فعل الواحد غائبا  
 كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا في الواحدة الغائبة ولفظ المصنف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك الواحد إذ  
 لا يندرج في لفظ الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان أو مؤنثا لأنه يندرج  
 فيه حيثند فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز اللهم الا أن يقال قد علم حكمه فهو في حكم  
 المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه  
 أو مضمومه (فإن كان مكسور العين كافر) أي يهرب (أو مفتوحه كيعض) الشيء. ويعض عليه أي يأخذه  
 بالسن (فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر فلأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر  
 لما بين الكسر والسكون من التأخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعني في الأفعال  
 فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف ولك أن تقول الكسر  
 في لم يفر لمتابعة العين وكذا الفتح في لم يعض (وتقول لم يفر ولم يعضض) بفك الادغام كما هو لغة الحجاز بين  
 (وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار) يعني تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر  
 ولم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بفك الادغام وكسر ما قبل الآخر لانا نقدر الأصل في يحمر ويحمار ويقشعر  
 يحمر ويحمار ويقشعر بكسر ما قبل الآخر في المضارع والماضي مفتوحه حملا على الأخوات نحو  
 اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى رعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وإن كان العين  
 من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعني الضم والفتح والكسر  
 (مع الادغام ويجوز فكه) أي فك الادغام (تقول لم يمد بحركات الدال) الفتح للخفة والكسر لأنه  
 الأصل في حركة الساكن والضم لا تباع العين (و) تقول (لم يمدد) بفك الادغام كما تقدم (وهكذا  
 حكم الأمر) يعني أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعني يجوز في الأمر إذا كان للواحد  
 المخاطب ما يجوز في المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه  
 أو ياؤه ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فإن كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فروعض بكسر  
 اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر واعضض) بفك الادغام (وإن كان مضموم العين فتقول مدد بحركات  
 الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) بفك الادغام لما ذكر في المضارع وقدرويت الحركات الثلاث  
 في قول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد أولئك الأيام

مَادَانٌ ، مَادُونَ ، مَادَةٌ ، مَادَتَانِ ، مَادَاتٌ ، وَمَوَادٌ ، وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ كَمَنْصُورٍ .  
 (فَصْلٌ فِي الْمُعْتَلِّ) الْمُعْتَلُّ : هُوَ مَا كَانَ أَحَدُ أَصْوَلِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالْيَاءُ ،  
 وَتُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَالْأَلْفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ أَوْ يَاءٍ ، وَأَنوَاعُهُ سَبْعَةٌ : —

والأعراف الأوضح الكسر في مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين وبما جاء بفك الإدغام قوله  
 واعدد من الرحمن فضلا ونعمة ه عليك إذا ما جاء للخير طالب

والمراد جواز الإدغام وفك عندنا وإلا فالإدغام واجب في بني تميم تمتع في الحجازيين قالوا وإذا اتصل  
 بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح وردة بالضم على الأوضح وروى رده  
 بالكسر وهو ضعيف واعلم أن حكم الثلاثي المزيد فيه في جميع ما ذكرنا حكم المجرد وإن لم يذكره المصنف  
 اكتفاء بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرنا (وتقول في اسم الفاعل ماد)  
 بالإدغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المنافع والتقاء الساكنين على حده والأصل مادد(مادان مادون مادة  
 مادتان مادات ومواد وتقول في) اسم (المفعول ممدود كمنصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي  
 التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للضارع فإن كان  
 من الأبواب المذكورة يجب وإلا يمتنع وأما الرباعي فلا مجال للإدغام فيه أصلا

فهذا أو ان أن نشمر البذيل لتحقيق المعتل والمهموز وقدم المعتل على المهموز لماله من الأقسام  
 والأبحاث ما ليس للهموز فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه لكونه أكثر بحثا

(فصل في المعتل) وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال  
 وأما في الاصطلاح (فهو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الأصلية (حرف علة) واحتز بالأصلية عن  
 نحو اعشوشب وقاتل وتفيق وأمثالها ودخل فيه نحو قل وبع وعد وأمثالها ولا يتوهم خروج اللقيف من  
 هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرفا علة لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة يصدق عليه أن أحدهما  
 حرف علة ضرورة (وهي) أى حروف العلة (الواو والألف والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب  
 بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة والجمهور على  
 خلافه إذ لا يجرى فيها ما يجرى في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حد المعتل  
 (وتسمى) حروف العلة في اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلن المصنف هذا الكلام إلا أن فيه تفصيلا  
 فلا بد علينا أن نشير إليه وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لا تتفاتها  
 فيها وهذا في غير الألف وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لا تساع  
 مخرجها لأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان وحيث إن كانت حركات ما قبلها من جنسها  
 بأن يكون ما قبل الواو مضموما والألف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين  
 والامتداد نحو قال ويقول وباع يبيع وإلا تسمى حروف اللين لا المد لا تتفاته فيها هذا في الواو والياء وأما

الأول المعتل الفاء، ويقال له: المثال، لمآثلته الصحيح في احتمال الحركات؛ أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على يفعل بكسر العين، ومن مصدره الذي على فعلة — بكسر الفاء — وتسلم في سائر تصاريفه، تقول وعد يعد عدة ووعدا فهو وأعد، وذلك موعود، والأمر عد،

الألف فيكون حرف مد أبدا وهما تارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين أيضا وتارة حرف مد أيضا لحروف العلة أعم منهما وحروف اللين أعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب (والألف حينئذ) أي حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لان الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل والألف ساكنة فلا تكون أصلا وأما الرباعي فان الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفا لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولأنه امتنع كونه أصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحتز بقوله حينئذ عن الألف في نحو قاتل واحمار وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فإنها ليست منقلبة بل هي زائدة واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء المتمكنة إما أن تكون زائدة أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فإنها فيها أصلية واعلم أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والدين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لان حرف العلة فيه إما أن يكون متعددا أولا فإن لم يكن متعددا فاما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وإن كان متعددا فأما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقترنا فإن اقترنا فهو قسم آخر وإن اقترنا فأما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولاما فهذان قسمان آخران فالجموع سبعة أنواع النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أي الذي اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لماثلته) أي مشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا ضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واو أو ياء إذ الألف ليس بأصل ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي يكون (على) وزن (يفعل بكسر العين) لانه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعني التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أي مصدر المعتل الفاء (الذي) يكون (على وزن فعلة) بكسر الفاء (وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أي في باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (بعد) بحذفها كما مر (عدة)

وَالنَّهْيُ لَا تَعْدُ ، وَكَذَلِكَ وَمَقَّ بِمَقِّ مَقَّةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةٌ مَابَعْدَهَا أُعِيدَتِ الْوَاوُ الْمَحذُوقَةُ نَحْوُ :  
 لَمْ يُوعَدْ ، وَتَثَبْتُ فِي يَفْعَلُ — بِالْفَتْحِ — كَوَجَلُ يُوَجِّلُ إِجْلُ أَصْلُهُ أَوْ جَلٌ : قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا

بحذفها لأنها مصدر على فعلة الأصل وعدة نقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيل عدة على وزن علة وقيل الأصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضاً عنها واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون مما حذفت الواو من مضارعه لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يفعل بالكسر بحكم الاستقراء والوجهة اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير في مصدره راجعاً إلى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (وواعد) وإن كان مكسور الفاء لكن لما لم يحذف الواو من فعله لا يحذف منه أيضاً مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو واعد) في اسم الفاعل (وذاك موعود) في اسم المفعول بسلامة الواو (عد) في أمر المخاطب بحذف الواو فإن قلت كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً قلت إنه فرع المضارع وقد علت الحذف في الأصل فكذا في الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو نقول إن الأمر ليس فيه واو فتحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو لحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقيل عد وأما الجحد والأمر باللام والنهي والنفي فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أي أحب (بمق مقّة) بسلامة في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقّة إذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أي ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوقة) لزوال علة حذفها (نحو لم يواعد) في المبني للمفعول لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يطاءً ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجي وبنحو قولهم لم يلبده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلبده نحو لم يعده والواو محذوقة أسكنت اللام تشبيهاً له بكتف فإن أصله كتف بكسر التاء فأسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الأول لزال الغرض فقد زال كسر ما بعد الواو في صورتين ولم يعد قال الشاعر

عجبت لمولود وليس له أب \* وذى ولد لم يلبده أبوان

ويمكن أن يدفع بالغاية (وتثبت) عطف على قوله فتحذف أي الواو تثبت (في يفعل بالفتح) أي بفتح العين لعدم ما يقتضي حذفها إذ الفتحة خفيفة (كوجل) بالكسر أي خاف (يوجل) بالفتح وفيه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو ألفاً لأنها أخف والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بني أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وأنت تيجل وأنا إيجل ونحن نيجل قال الشاعر

وَأَنْكَسَارَ مَاقْبَلَهَا ، فَإِنْ أَنْضَمَّ مَاقْبَلَهَا عَادَتِ الْوَاوُ ، تَقُولُ « يَأْزِيدُ اِيْجَلٌ » تَلْفِظُ بِالْوَاوِ وَتَكْتَبُ بِالْيَاءِ ، وَتَثْبُتُ فِي يَفْعُلُ — بِالضَّمِّ — كَوَجْهٌ يُوْجِهُ أَوْجُهُ لَا تُوْجِهُ ؛ وَحُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ : يَطَأُ ، وَيَسْعُ وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدْعُ ، وَيَهْبُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَفْعُلُ — بِالْكَسْرِ — فَفُتِحَ الْعَيْنُ لِحَرْفِ الْخَلْقِ ، وَحُذِفَتِ مِنْ « يَذَرُ » لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى يَدْعُ ، وَأَمَاتُوا مَاضِيَّ يَدْعُ ، وَيَذَرُ ، وَحُذِفَ الْفَاءُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ وَارِيٌّ

فعيدك أن لا تسمعي ملامة . ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

بكسر الياء والأصل يوجع (ايجل) أمر من توجل والأصل اوجل بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها (فإن انضم ما قبلها) أي ما قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو ايجل (عادت الواو) لزوال علة القلب أعني كسر ما قبل الواو (تقول يازيد ايجل تلفظ بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة في الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء فلو كتبت في الكتب التعليمية بالواو فلا بأس به فإنه لتوضيحه وتفهمه للمستفيدين (وتثبت الواو في يفعل) أيضا (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كوجه) أي صار شريفا (يوجه اوجه لا توجه) نحو حسن يحسن احسن لا تحسن وكذا بواقي الأمثلة ثم استشعر اعتراضا على قوله وتثبت في يفعل بالفتح بأن نحو يطاء ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت) الواو (من يطاء ويسع ويضع ويقع ويدع) أي يترك (لأنها في الأصل يفعل بالكسر فتفتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الخلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو فإن قلت كسر العين مع حرف الخ كثير في الكلام فلم فتحت قلت حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرق قاعدتهم وإلا فن أين لهم بهذا وكذا جميع العلال فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك في يطاء ويضع ويدع يشكل في مثل يسع فإن ماضيه وسع مكسور العين كسلم يسلم فلم حكم بأنه في الأصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (و) حذفت أيضا (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحه لأجل حرف الخلق لكن حذفت (لكونه في معنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأما تواتر ماضى يدع) ماضى (يذر) يعني لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أما توهموا وتركوا استعمالهما قال في الصحاح وقولهم دعه أي اتركه وأصله هو دعه يدع وقد أميت ماضيه لا يقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك وربما جاء في ضرورة الشعر ودع قال

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

وقال إذا ما استحمت أرضه من سبائه . جرى وهو مودوع ووادع مصدق

وذره أي دعه وهو يذره أي يدعه أصله وذره يذره أميت ماضيه لا يقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَثْبِتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، نَحْوُ : يَمُنْ يَمِينٌ ، وَيَنْسُ يَبَاسٌ ، وَيَسِرُ يَيْسِرٌ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ  
مِنَ الْيَاءِ : أَيَسِرُ يُوَسِّرُ فَهُوَ مُوسِرٌ ، أَصْلُهُ مَيْسِرٌ ، فَقَلْبَتِ الْيَاءُ وَأَوَّاءُ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، وَفِي  
أَفْعَلَ مِنْهُمَا تَقْلِبَانِ تَاءٌ ، وَتَدْعِمَانِ فِي تَاءٍ أَفْعَلَ ، نَحْوُ : اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فَهُوَ مُتَّعِدٌ ، وَاتَّسَرَ يَتَّسِرُ فَهُوَ مُتَّسِرٌ

اتمى كلامه وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لأنه جاء في غير الضرورة ولما كان ههنا مظنة سؤال  
وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملا فالدليل على أن فاءهما واو فأجاب بقوله  
( وحذف الفاء في المستقبل دليل على أنه ) أى الفاء ( واوى ) إذ لو كان ياء لم تحذف كما سيجى ( وأما الياء  
فتثبت على كل حال ) سواء وقعت في الماضى أو فى المضارع أو فى الأمر أو غيرها سواء ضم ما بعدها  
أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو ( نحو يمن ييمن ) كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل  
ييمن إذا صار ميمونا ( ويسر ييسر ) كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر  
ييسر بالضم فهما لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور ( ويس يس )  
كلم يعلم أى قنط وقد جاء يس يس بالكسر لكن ينبغى أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يس  
يحذف الياء ويأس بقلها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ ( وتقول فى أفعل من الياء ) أى مما فاؤه ياء ( أيسر )  
فى الماضى ( يوسر ) فى المضارع ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها فى يوعد ولم تحذف أجب  
بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لأن حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة إذ الأصل يؤيسر كما تقدم  
لإحذف أى إضرار بالكلمة لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين فى الماضى وهذا فى بعض النسخ والحق أنه  
حاشية ألحقت بالمتن ويمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة  
فى الحقيقة لأن المحذوف فى حكم الثابت وبان الثقل هنا منتف لانضمام ما قبل الواو ( فهو موسر ) اسم  
فاعل ( يقلب الياء منهما ) أى من المضارع واسم الفاعل ( واوا ) إذ الأصل ييسر وميسر لأنه يأتى وإنما قلبت  
واوا ( لسكونها ) أى سكون الياء ( وانضمام ما قبلها ) وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم  
ما قبلها بشهادة الوجدان ( وتقول فى افعل منهما ) أى من الواوى واليائى ( اتعد ) من الوعد هذا فى الواوى  
أصله أو تعد قلبت الواو تاء وأدغمت التاء فى التاء إذ الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه  
لأنها إن قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء فى هذه اللغة فالأولى الإكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب  
وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما فى الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره فى  
المهموز وفى بعض النسخ ( وفى افعل منهما تقلبان ) أى الواو والياء ( تاء وتدغمان ) أى التاءان المنقلبتان  
عنهما ( فى التاء ) أى فى تاء افعل ( نحو اتعد ) والأولى أصح رواية ودراية ( يتعد ) أصله يوتعد ( فهو متعد )  
أصله مواتعد قلبت الواو فيها تاء وأدغمت فى تاء افعل حملا لها على الماضى ( واتسر يتسر اتسارا فهو متسر )  
هذا فى اليائى والأصل ايتسر يتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وأدغمت فى التاء لاهتمامهم بالإدغام لأنه يصير  
الحرفين كحرف واحد ولما جاء فى افعل منهما لغة أخرى من غير إدغام أشار إليه بقوله

وَيَقَالُ: ابْتَعَدَ يَأْتَعُدُّ فَهُوَ مَوْتَعِدٌ، وَابْتَسَرَ يَأْتَسِرُ فَهُوَ مَوْتَسِرٌ، وَهَذَا مَكَانٌ مَوْتَسِرٌ فِيهِ؛ وَحِكْمٌ «وَدِيدُودٌ»  
حِكْمٌ «عَضَّ يَعَضُّ» وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ: ابْدُدْ، كَأَعَضَّضَ

النَّوْعُ الثَّانِي الْمَعْتَلُ الْعَيْنُ، وَيُقَالُ لَهُ «الْأَجُوفُ» وَ«ذُو الثَّلَاثَةِ» لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ  
إِذَا أُخْبِرَتْ عَنْ نَفْسِكَ نَحْوُ «قُلْتُ»، وَبَعْتُ «فَالْمَجْرَدُ تَقَلَّبَ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلْفًا، سِوَاءَ كَانَتْ وَآوًا  
أَوْ يَاءً، لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَاقِبِلِهِمَا، نَحْوُ: صَانَ وَبَاعَ فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ

(ويقال ابتعد) بقلب الواو ياء فان زالت كسرة ما قبلها لم يحز إلا التاء نحو واتعدو لهذا حمل جار الله قول الشاعر  
وابتصلت مثل ضوء الفرقد . على أن الياء بدل من التاء في ابتصلت ولم يجعله بدلا من الواو ولكن يلزم أهل  
هذه اللغة أن يقولوا وابتعد وارتصل باثبات الواو إذ لا علة للقلب اللهم إلا أن تقلب لكرهتهم اجتماع  
الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو ألفا لأنه وجب  
قلبه كما في الماضي ولم يمكن الياء لثقلها فقلبت ألفا لثقلها (فهو مواتعد) على الأصل إن كان من يوتعد وإن  
كان من ياتعد قلبت الألف واوا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الأصل (ياتسر)  
بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل اليامين (فهو مواتسر) بقلب الياء واوا إن كان من ييتسر على الأصل أو قلب  
الألف واوا إن كان من ياتسر (وهذا مكان مواتسر فيه) في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة  
لأن الاتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعدها بنى ومعنى ذلك أي هذا مكان  
يلعب فيه القمار (وحكم وديود كحكم كعض يعض) يعني أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف  
من غير المعتل في وجوب الإدغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الاعلال (وتقول في الأمر ابدد  
كاعضض) والأصل اودد ويجوز ود بالفتح والكسر كعض وذكر ابدد لما فيه من الاعلال واعلم أن  
المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين أما الضم فلأنه منتف من المثال الواوي قطعا  
إلا ما جاء في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وأما الكسر فلأنه لو بنى  
مكسور العين يجب حذف الواو والإدغام لتلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها والله أعلم  
(النوع الثاني) من الأنواع السبعة (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة وقدمه على  
المعتل اللام لتقدم العين على اللام (ويقال له الأجوف) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة (و) يقال له  
(ذو الثلاثة) أيضا (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أُخبرت) أنت (عن نفسك نحو قلت وبعث)  
لما يذكر فاته وإن كان جملة فعلية يسميه أهل التصريف فعل الماضي للتكلم (فالمجرد) الثلاثي (تقلب عينه  
في الماضي) المبني للفاعل (ألفا سوا) كان واوا أو ياء لتحر كهما وانفتاح ما قبلهما نحو صان وبيع) والأصل  
صون ويسع قلبت الواو والياء ألفا لأن كلا منهما حركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا  
متحركتين وكان ما قبلهما مفتوحا كان ذلك مثل أربع حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوها بأخف الحروف

ع  
 أو جمع المؤنثة الغائبة نقل فعل من الواوى إلى فعل، ومن اليأى إلى فعل؛ دلالة عليهما، ولم يغير  
 فعل ولا فعل إذا كانا أصليين، ونقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، وحذفت العين لالتقاء الساكنين  
 فتقول: صان، صانا، صانوا، صانت، صانتا، صن، صنّت، صنّتا، صنّت، صنّت، صنّت، صنّت، صنّت  
 صنّت، صنّا، وباع، باعا، باعوا، باعت، باعتا، بعن، بعنت، بعنتا، بعنت، بعنت، بعنت، بعنت، بعنت

وهو الألف وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل وعلينا به بالاستقراء ونحو صيد البعير وقود من  
 الشواذ تنبها على الأصل وكذا مصدرهما نحو القود وهو القصاص والصيد يقال صيد البعير إذا مال إلى جانب  
 خلفه فان قلت إن ليس أصله ليس بالكسر فلم لم تقلب الياء ألقاقت لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة  
 التي يجيء منها الماضى والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه إلا أربعة عشر بناء للماضى وكان الكسر ثقيلًا نقلوها  
 إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة وهو إسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت (فان اتصل به)  
 أى بالماضى المجرد المبني للفاعل (ضمير المتكلم) مطلقا (أو) ضمير (المخاطب) مطلقا (أو) ضمير (جمع المؤنث  
 الغائب نقل فعل) مفتوح العين من الواوى (إلى فعل) مضموم العين (و) نقل (فعل) مفتوح العين من  
 اليأى (إلى فعل) مكسور العين (دلالة عليهما) أى ليدل الضم على الواو والكسر على الياء لأنهما يحذفان  
 كما سنقرر فى الأمثلة (ولم يغير فعل) بضم العين (ولا فعل) مكسور العين (إذا كانا أصليين) وفى بعض  
 النسخ أصابن يعنى أن نحو طول بضم العين وهيب وخوف بكسر العين لم ينقل إلى باب آخر لأنك تنقل مفتوح  
 العين إليهما فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لافائدة فى قوله إذا كانا  
 أصليين لأن فعل وفعل منقولين هما كالأصليين ولئن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر فهما كذلك  
 وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلا فهو ممنوع لأنه تنقل الضمة والكسرة وتحذف العين كما أشار إليه  
 بقوله (ونقلت الضمة) من الواو (والكسرة) من الياء (إلى الفاء) بعد حذف حركة الفاء (وحذفت العين  
 أى الواو والياء) لالتقاء الساكنين) فكيف يحكم بعدم التغيير فلا حاجة إلى التقييد بالأصل وقيل احتراز به  
 عن غير الأصليين لأنهما يغيران يعنى يرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الأصليين  
 فانه ليس لهما أصل آخر ينقلان إليه وفساده يظهر بأدنى تأمل فى سياق الكلام وغير بعضهم هذا اللفظ إلى  
 إذا كانا ليكون للتعليل وليس بشيء وقد سنع لى أن هذا ليس بقيد احترازه عن شيء لكنه لما ذكر أن  
 فعل الأصل يغير أراد أن يبين أن فعل وفعل الأصليين لا يغيران فالتقييد به لأنه هو المقصود دون الاحتراز  
 فليتأمل إذا تقرر ما ذكر (فتقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن) والأصل صونن نقل فعل من الواوى  
 إلى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفا وحذفت  
 الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذلك بقيته (صنت صنّتا صنّت صنّت صنّت صنّت) تقول  
 (فى) اليأى (باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعنت بعنتا بعنت بعنت بعنت بعنت) والأصل يعن ويعت



بِعْنَا. وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْفِعُولِ كَسَرْتَ الْفَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ فَقُلْتَ «صَيْنَ» وَإِعْلَالَهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ، وَ«بَيْعَ» وَإِعْلَالَهُ  
 بِالنَّقْلِ، وَفِي الْمُضَارِعِ «يَصُونُ»، وَ«بَيْعُ» وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ، وَ«يَخَافُ وَيَهَابُ»، وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ  
 وَالْقَلْبِ، وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ عَلَى الْمُضَارِعِ فَتَسْقُطُ الْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهَا، وَتَثْبُتُ إِذَا حَرَّكَ مَا بَعْدَهَا  
 تَقُولُ: لَمْ يَصْنِ، لَمْ يَصُونَ، لَمْ يَصُونُوا، لَمْ تَصْنِ، لَمْ تَصُونَا، لَمْ يَصْنِ، لَمْ يَصُونَا، لَمْ تَصُونُوا

ويعتبا ويعتم ويعتن ويعت ويبعنا ونقلت إلى مكسور العين ونقلت الكسرة إلى الفاء وحذفت الياء وانتظم في  
 هذا السلك أمثال ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فإنه لا نقل فيها إلى باب آخر  
 تقول خفت والأصل خوفت وهبت والأصل هيبت وطلت والأصل طولت فاعتلت بنقل حركة العين  
 ثم حذفت لالتقاء الساكنين واعلم أن طريق النقل هو مذهب الأكثرين ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر  
 يطلب من كتبهم (وإذا بنيت) أي الماضي من المجرد (للفعل كسرت الفاء من الجميع) أي من مفتوح  
 العين ومضمومه ومكسوره واويا أو يائيا (فقلت صين) في الواو (واعتلاله بالنقل والقلب) لأن أصله  
 صون فنقل حركة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وإما لم يذكر  
 حذف حركة الفاء لأنه لازم من نقل الحركة إليه فلم بالالزام (وبيع) وهذا في اليائي (واعتلاله بالنقل)  
 لأن أصله بيع فنقل كسرة الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمته هذه هي اللغة المشهورة وفيه لغتان أخريان إحداهما  
 صون وبوع بالواو بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الأولى  
 والأخرى الاشماء للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم وحقيقة الاشماء أن تنحو بكسرة فاء الفعل  
 نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هي تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء  
 لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الياء كسرا خالصا كما في الوقف ولا الايتان بضمه خاصة بعدها ياء ساكنة  
 كما قيل لأنه ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (وتقول في المضارع يصون)  
 من الواو (وبيع) من اليائي (واعتلاله بالنقل) أي نقل ضمّ الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما إذ الأصل  
 يصون ويبيع كينصر ويضرب (ويخاف) من الواو (ويهاب) من اليائي (واعتلاله بالنقل والقلب)  
 أما النقل فهو نقل حركتي الواو والياء إلى ما قبلهما فإن الأصل يخوف ويهيب كيعلّم وأما القلب فهو قلب  
 الواو والياء ألفا لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما حملا للمضارع على الماضي وإما مثل بأربعة أمثلة  
 لأنه إما واو أو يائي والواو إما مفتوح العين أو مضمومه واليائي إما مفتوح العين أو مكسوره واعتلال  
 المبني للفعل من الجميع بالنقل والقلب نحو يسان ويبيع ويخاف ويهاب (ويدخل الجازم) على المضارع  
 (فيسقط العين) أي عين الفعل وهو الواو والألف والياء (إذا سكن ما بعده) أي ما بعد العين لالتقاء الساكنين  
 كما بين في الأمثلة (ويثبت) العين (إذا تحرك ما بعده) أي ما بعد العين حركة أصلية أو مشابهة لها لعدم  
 علة الحذف (تقول) عند دخوله في يصون (لم يصن) بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين  
 (لم يصونا لم يصرنوا) بالاثبات فهما لتحرك ما بعده (لم تصن) بالحذف (لم تصونا) بالاثبات (لم يصن)

لَمْ تَصَوْنِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصْنِ، لَمْ أَصْنِ، لَمْ نَصْنِ، وَهَكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ، لَمْ يَبِيعَا، لَمْ يَبِيعُوا، لَمْ يَحْفِ  
 لَمْ يَحْفَا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا، لَمْ يَحْفُوا  
 صُونَنَّ، صُونَانُ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ، صُونَنَ  
 يَبِعُوا، يَبِيعُ، يَبِيعَا، يَبِيعَانِ، وَحَفَّ، خَافَا، خَافُوا، خَافِي، خَافَا، خَفَنَّ، وَبِالتَّأْكِيدِ يَبِيعَنَّ، يَبِيعَانُ، يَبِيعَنَّ

كما تقول يصن لأن الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذف عند اتصال النون لالتقاء الساكنين ( لم تصن لم تصونا لم تصونا لم تصوني لم تصونا لم تصن لم تصن وهكذا قياس ) كل ما كان عينه ياء أو ألفا ( نحو لم يبيع ) بالحذف لسكون ما بعده ( لم يبيعا ) بالاثبات لتحركه ( ولم يحف ) بالحذف ( لم يحفا ) بالاثبات والضابط فيه أن المحذوف إن كان النون فلا يحذف العين ولا تحذف العين ( وقس عليه ) أى على المضارع الداخل عليه الجازم ( الأمر ) بأن تحذف العين إذا سكن ما بعده نحو ( صن ) وثبتت إذا تحرك ما بعده نحو ( صونا صونوا صوتي صوتا ) وأما جمع المؤنث نحو ( صن ) فقد حذف عينه فى المضارع ( و ) الأمر ( بالتأكيد ) أى مع نون التأكيد ( صونن صونان صونن صونن ) أى بإعادة العين المحذوف لزوال علة الحذف بحركة ما بعده لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث نحو ( صنفان ) فحذف عينه لازم قطعا ( و ) نحو ( بع ) بحذف الياء ( يبيعوا يبيعى يبيعا ) بالاثبات ( بعن ) بالحذف كإمر ( و ) نحو ( خف ) بحذف الألف ( خافا خافوا خافى خافا ) بالاثبات ( خفن ) بالحذف كما تقدم ( وبالتأكيد يبعن وخافن كصونن ) بإعادة العين لزوال علة الحذف ( و ) كذا ( تقول فى الحقيفة صونن ويبعن وخافن إلى آخره ) بلافرق ولم تعد العين فى نحو صن الشيء وبمع الفرس وخف القوم لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف فى نحو صونا صوتي صوتن وأمثلة هاتين كالأصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء أما فى نحو صوتنا فلان ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأما فى نحو صونن فلان نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمثمل وتتحقيق هذا الكلام أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة فى امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلا فنشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية وهذا إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذى قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث فى الفعل نحو دعت دعنا دون دعانا فليتأمل فإن قلت لم لم يعد المحذوف فى نحو لا تخشون وارضون وأمثلة ذلك ولم يقل لا تخشاون وارضاون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة قلت لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير البارز والضمير فى نحو لا تخشون وارضون بارز وهو الواو بخلاف نحو يبعن وخافن والسر فى ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا

ومزيد الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية، وهي: أجاب يجيب إجابة، واستقام يستقيم استقامة،  
وانقاد ينقاد انقيادا، واختار يختار اختيارا. وإذا بنيتها للفعول قلت: أجيب يجاب، واستقيم يستقام

إنما يتحقق في غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فإنه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن وههنا فائدة لا بد من التنبيه لها وهي أن المراد بالمتصل في هذا المقام هو الألف الذي هو ضمير الفاعل للثلاثين دون واو الضمير وبائه وإلا يجب أن يجوز في اغزوا اغزن بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو وكذا في نحو اغزى اغزن بالكسر وهذا ظاهر (ومزيد الثلاثي الأجوف لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) أعلم أن الزيادة جاءت متعددة وغيرها يقال زاد الشيء وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير متعددة لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم إذا كان مع في فهو اسم المفعول وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أي المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي أو محل الزيادة منه ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام فالمراد أن الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية (وهي) أفل (نحو أجاب يجيب) والأصل أجوب يجوب نقلت حركة الواو منها إلى ما قبلها وقلت في الماضي ألفا لتحركها في الأصل وانفتح ما قبلها وفي المضارع ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (إجابة) أصلها إجوابا نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلت ألفا كما في الفعل ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى إقام الصلاة والمحذوف ألف إفعال لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن أفعلة وعين الفعل عند الأخفش والوزن إفالة ولكل مناسبات تطالع عليها في مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح في أن المحذوف العين وإنما فعلوا هذا الإعلال حملا له على المجرد ولهذا لم يعلوا نحو عور وسود من الألوان والعيوب كما لم يعلوا نحو اعور واسود لأنهم يقولون الأصل في الألوان والعيوب أفعال وبديل اختصاصهما بهما والبوابة محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلبح الأصل ويعمل فيقول أعار وأساد وعار وساد وهو قليل قال الشاعر: أعارت عينه أم لم تعاره. ونحو أخيلت وأغيلت وأغيمت وأطيبت وأحوش وأطول وأحول من الشواذ جيها للتنبيه على الأصل وكذا سائر تصاريفه وجاء في هذه الأفعال الإعلال والأول هو الفصح وعليه قول امرئ القيس

فثلث حبلي قد طرقت ومرضعه فألهيتها عن ذي تمام محول

وروى الأصمعي تمام مغيل (و) واستفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة بعينها ونحو استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق الجمل من الشواذ تنبها على الأصل وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا في الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد ينقاد) والأصل انقود ينقود (انقيادا) والأصل انقوادا حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلال الفعل وكذا في كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والأصل قواما قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وقولهم حال يحول حول

وَأَنْقِيدَ يَنْقَادُ ، وَاخْتِيرَ يُخْتَارُ ، وَالْأَمْرُ مِنْهَا : أَجَبَ ، أَجِيبًا ، وَاسْتَقَمَ ، اسْتَقِيمًا ، وَأَنْقَدَ ، أَنْقَادًا ، وَاخْتَرَّ  
 اخْتَارًا . وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوْلٍ ، وَقَوْلٍ ، وَتَقَوْلٍ ، وَتَقَاوِلٍ ، وَزَيْنٍ ، وَتَزِينٍ ، وَسَائِرٍ ، وَتَسَائِيرٍ ، وَأَسْوَدَ  
 وَأَسْوَادًا ، وَأَيَّضَ ، وَأَيَّاضًا ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَاريفِهَا .

شاذ كذا ذكره وفيه نظر لأنه اسم مصدر كما مر ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبله حتى ينقلب ألفاً في إقامة  
 لأن ذلك فرع الفعل في الإعلال ولم تنقل في فعله ولثلاث يلزم الالتباس بمصدر أفعل (و) افتعل نحو (اختار)  
 والأصل اختير يختير قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (اختياراً) على الأصل لعدم موجب الإعلال  
 وإن كان واوياً قلبت الواو في المصدر ياء كما مر في انقياد ولم يعلوا نحو اجتوروا واحتوشوا لأنه بمعنى  
 تفاعلوا لحمل عليه (وإذا بنيتها للفعول) أي هذه الأربعة (قلت أجيب بحجاب) والأصل أجوب بحجوب  
 نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت في الماضي ياء كما في يجيب وفي المضارع ألفاً كما في أجاب (واستقيم  
 يستقام) والأصل استقوم يستقوم فنقلت وقلبت (وانقيد) أصله انقود فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها  
 وقلبت ياء كما في صين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفاً (واختير) أصله اختير نقلت كسرة الياء إلى ما  
 قبلها كما في بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام كما في صين وبيع لأنهما مثلهما في ضم  
 ما قبل حرف العلة في الأصل بخلاف أجيب واستقيم فإنه ساكن فلا وجه للواو والإشمام والانقياد لازم  
 فلا بد من تعديته بحرف الجر لينى للفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد في الإعلال  
 فاجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الجازم إذا سكن  
 ما بعده ونحو ذلك (والأمر منها) أي من هذه الأربعة (أجب) أمر من تجوب والأصل أجوب أعل إعلال  
 تجيب وقس على ذلك البواقي وإن شئت قلت إنه مشتق من تجيب بالإعلال وحذفت العين لسكون ما بعدها  
 كما في بيع وأثبتت في (أجيباً) كما في يعبا (واستقيم استقيماً وانقد انقاداً واختر اختاراً) كذلك والضابط  
 ما ذكرنا وأنه يحذف إذا سكن ما بعده ويثبت إذا تحرك حركة أصلية أو مشابهة لها نحو أجيباً  
 وأجيبوا الخ بخلاف نحو أجيب القوم واستقيم الأمر فتذكر لما تقدم إذ لا حاجة لإعادته فن لم يستضي  
 بمصباح لم يستضي بإصباح (ويصح) أي لا يعمل جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو قول وقول وتقول  
 وتقاويل وزين وتزين وسائر وأسود وأبيض وأسود وأبيض وكذا يصح سائر تصاريفها) أي جميع  
 تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك فصرف  
 جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة لسكون ما قبله  
 فإن قلت ما قبل العين في أفعل واستفعل أيضاً ساكن وقد أعلا حملاً على المجرد فلم تعلم هذه أيضاً حملاً  
 عليه قلت لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه لأنه  
 لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلأنه يؤدي إلى الالتباس فتدبر واعلم أن المبني للفعول  
 من قائل وقول ومن تقاويل تقوول بلا إدغام لثلاث يلتبس بالمبني للفعول من قول وتقول وكذا سوير

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ بِالْهَمْزَةِ عَيْنُهُ : كَصَانٍ ، وَبَائِعٍ ، وَمِنْ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا  
اعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ : كَمُجِيبٍ ، وَمُسْتَقِيمٍ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَبِالْحَذْفِ : كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ ، وَالْمَحْذُوفِ وَأُو  
الْمَفْعُولِ عِنْدَ سَيُوبِهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَثْبُتُونَ الْيَاءَ فَيَقُولُونَ :

وتسوير بلا قلب الواو ياء لثلاثا يلتبس به نحو زين وتزين ( واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل ) عينه  
( بالهمزة ) سواء كان واويا أو يائيا ( كصائن وبائع ) والأصل صاون وبائع قلبت الواو والياء همزة  
لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفا كما في الفعل ثم قلبت الألف  
المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذا الحذف يؤدي إلى الالتباس واختص الهمز به لقربها من الألف  
وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو لخله على الفعل فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة  
عاور وصيد ويرجع الأول بقلة الاعلال ووقع في المفصل في بحث الإبدال أن الهمزة منقلبة عن الألف  
المنقلبة وفي بحث الاعلال أنها منقلبة عن الواو والياء فكان قصر المسافة في بحث الاعلال لما علم ذلك  
من بحث الإبدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة الياء لأن  
الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها وقد جاءت غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة  
وبين الياء التي هي صورة الهمزة ونقطها لحن كما في قائمة وقد جاء في الشواذ حذفت هذه الألف دون قلبها  
همزة كقولهم شاك والأصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه فال وليس المحذوف ألف  
فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى على  
شفا حرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك في شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هي عينه  
وأصله هور وشوك وقال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أي  
يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكو ثم يعله إعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول  
شاكى على زنة فاعل فعلى هذا نقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا  
بإثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر  
( و ) اسم الفاعل من الثلاثي ( المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب ) والأصل محبوب ( ومستقيم )  
والأصل مستقوم ( ومنقاد ) والأصل منقود ( ومختار ) والأصل مختير وإن لم يكن من الأبنية الأربعة  
لا يعتل كما تقدم ( واسم المفعول من ) الثلاثي المجرد يعتل بالحذف كمصون ومبيع ( والمحذوف واو مفعول  
عند سيوبه ) لأنه زائد والزائد بالحذف أولى فالأصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف  
واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء في مبيع لثلاثا ينقلب واوا فيلتبس بالواو فمصون مفعول  
ومبيع مفعول ( و ) المحذوف ( عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش ) لأن العين كثيرا ما يعرض له الحذف

مبيوع، ومن المزيد فيه يعتل بالنقل وبالقلب، إن اعتل فعله، كمجاب، ومستقام، ومنقاد، ومختار  
والثالث: المعتل اللام - ويقال له «الناقص» و«ذو الأربعة» لكون ماضيه على أربعة أحرف  
إذا أخبرت عن نفسك: فالجرد تقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا، ورمي،

في غير هذا الموضوع فحذفه أولى فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة  
كسرة لتقلب الواو ياء ثلثا يلتبس بالواو ومذهب سيوبه أولى لأن النقاء الساكنين إنما يلزم عند الثاني  
فحذفه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب  
أنه لو قيل بما قال سيوبه لدفع الالتباس أيضا فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها  
علامة بل هي إشباع للضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مسكرها ومعونا والعلامة إنما هي الميم يدل على  
ذلك كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلي فالمحذوف هو الأصلي  
كالياء من غاز مع وجود التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما في قل وبع وخف  
قلنا كل من ذلك إنما يكون إذا كان في الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما  
حرفا علة وأما قولهم مشيب في الواو من الشوب وهو الخلط ومهوب في الياء من الهيبة فن الشواذ  
والقياس مشوب ومهيب (وبنوا تميم يثبتون الياء) وفي بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف  
من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم قال شاعرهم:

حتى تذكر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال قد كان قومك يحسبونك سيدا وإحال أنك سيد معيون

ولم يجيء ذلك في الواو قال سيوبه لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وروى ثوب مصوون ومسك  
مدووف أي مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل  
بالقلب) أي قلب العين ألفا كما في المبني للمفعول من المضارع (إن اعتل فعله) أي فعل اسم المفعول وهو  
المبني للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار) والأصل  
مجبوم ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لأن القلب هنا لازم  
كفعله بخلاف اسم الفاعل فإنه قد يكون وقد لا يكون كبيع من أباع فإنه لا قلب فيه النوع (الثالث)  
من الأنواع السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامة حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض  
الحركات (و) يقال له (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو  
غزوت ورميت فإن قيل هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات قلت  
هو في غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فإن كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه في الأجوف لكون  
حرف العلة في الآخر الذي هو محل التغيير فلما خالف ذلك وبقي على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشيء  
بالشيء لا تقتضي اختصاصه به (فالجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألفا إذا تحركتا

وَعَصَا، وَرَحَى وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثِيَّ: كَأَعْطَى، وَاشْتَرَى، وَاسْتَقْصَى، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ  
مِنْهُ: كَالْمُعْطَى، وَالْمُشْتَرَى، وَالْمُسْتَقْصَى؛ وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَضَارِعِ كَقَوْلِكَ يُعْطَى،  
وَيَغْزَى، وَيُرْمَى

وَأَمَّا الْمَاضِي فَيُحذفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ فَعَلُوا مُطْلَقًا، وَفِي مِثَالِ فَعَلْتُ وَفَعَلْتَا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا،

وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى) في الفعل الماضي والأصل غزو ورمي (وعصا ورحى) في الاسم والأصل  
عصو ورحى قلبتا ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين والمنقلة عن الياء تكتب  
بصورة الياء فرقا بينها وبين المنقلة من الواو وقوله إذا تحركنا احتراز عن نحو غزوت ورميت وقوله  
وانفتح ما قبلهما احتراز عن نحو الغزو والرمي ونحو لن يغزو ولن يرمى وكان عليه أن يقول إذا تحركنا  
وانفتح ما قبلهما ولو لم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله احترازًا من نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان  
ويرضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها فلا تقلب اللام في  
هذه الأمثلة لثلاث تزول الفتحة ولو قلبت ألفا وحذفت الألف لأدى إلى الالتباس ولو في صورة فتدبر  
وأما في نحو ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا لماسر  
أن النون مع المستتر كألف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتمادًا على أمثله وعلى ما سيجيء. (و كذلك الفعل  
الزائد على الثلاث) تقلب لامه ألفا عند وجود العلة المذكورة (و) كذلك (اسم المفعول) من المزيد فيه فإن  
ما قبل لامه يكون مفتوحًا ألبتة ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله (كأعطى)  
والأصل أعطو (واشترى) والأصل اشترى (واستقصى) والأصل استقصو قلبت الواو من أعطو واستقصو  
ياء لما سيجيء. ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك  
فافهم فإنه رمز خفي قالوا وإنما يقلب ألفا بمرتين (والمعطى والمشتري والمستقصى) أيضا كذلك ولما  
ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل بثلاثة أمثلة لأن الزائد إما واحد  
أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الألف ليتحقق ما ذكر إذ لولا اللام لحذفت الألف  
لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصا والرحى (و كذا) قلبان ألفا  
ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي في المبني للمفعول (من المضارع) مجردا كان أو مزيدا فيه  
لأن ما قبل لامه مفتوح ألبتة (كقَوْلِكَ يعطى ويغزى) والأصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء فيهما (ويرمى)  
أصله يرمى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبني للمفعول  
من الماضي سيذكر حكمه (أما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقا) أي إذا اتصل به واو ضمير  
جماعة الذكور سواء كان ما قبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واو كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل  
أو مزيدا فيه لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كنصروا وضربوا





١٠  
مَاقِلَهَا أُتِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ، وَإِنْ انْضَمَّ أَوْ كَسِرَ ضَمٌّ، وَأَصْلُ رَضُوا: رَضِيُوا، نُقِلَتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى  
الضَّادِ، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَتَسْكُنُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ مِنْهُ: فِي الرَّفْعِ، وَتُحْذَفُ فِي الْجَزْمِ، وَتُفْتَحُ الْوَاوُ  
وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ، وَتَثْبُتُ الْأَلْفُ سَاكِنَةً، وَيُسْقِطُ الْجَائِزُ وَالنَّاصِبُ التُّونَاتِ سِوَى نُونِ جَمْعٍ

ما قبلها (أى ما قبل واو الضمير) (أتى ما قبلها على الفتح) (إذ لا مانع منها) (وإن ضم) (ما قبلها) (أو كسر  
ضم) (لمناسبة الواو الضمة ففتح في غزوا ورموا لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لأنهما مفتوحا  
العين فأبقي الفتح على الأصل وضم في سروا لأنه مضموم العين وكذا في رضوا لأنه كان مكسورا بعد  
حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو وفي هذا الكلام نظر من وجوه الأول أن قوله وإن ضم  
أو كسر ضم لا يتخلو عن حرازة لأنه إن ضم فكيف يضم فالعبارة الصحيحة أن يقال إن انفتح أو انضم أتى  
وإن كسر ضم. الثاني أن كلامه هذا يدل على أنه لم ينقل ضمة الياء إلى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة  
حيث قال وإن كسر ضم وقوله (وأصل رضوا رضوا) (يعنى بعد قلب الواو ياء إذ الأصل رضوا) (فنقلت  
ضمة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لاتقاء الساكنين) وهما الواو والياء صريح في أن الضمة نقلت من الياء  
إلى ما قبلها فبين الكلامين تباين. الثالث أن قوله بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله إذا اتصل إذ لا يجوز تعلقه  
بقوله إن انفتح لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لأن  
الاتصال ليس بعد حذف اللام وإلا لم يبق لحذفها علة فإن علة اجتماع الساكنين وأحدهما الواو فكيف  
يكون الاتصال بعد الحذف وهذا ظاهر فالتوجيه أن يقال تقديره وإذا اتصل اتصالا باقيا بعد حذف اللام  
وهذا التوجيه لو صح لاندفع الاعتراض الثاني بأن يقال المراد بقوله أو كسر ضم أن تنقل ضمة اللام إليه  
إذ لا منافاة فإنه إذا نقل الضمة إليه صدق أنه ضم وكذا الاعتراض الأول بأن يقال إنه لم يقل وإن ضم أتى  
تنبيها على أن هذا الضم ليس هو الضم الذى كان فى الأصل لأنه أسكن ثم نقل ضمة اللام إليه كما ذكر فى رضوا  
فتقول أصل سروا سرووا نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها فصح أنه ضم فاندفع به الاعتراضات الثلاث وهذا  
موضع تأمل (وأما المضارع فيسكن اللام منه فى الرفع) نحو يغزو ويرمى ويخشى والأصل يغزو ويرمى  
ويخشى (ويحذف فى الجزم) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف  
وقد شد قوله هجوت زبان ثم جئت معتمرا ه من هجوزبان لم تهجو ولم تدع حيث أثبت الواو  
وقوله ألم يأتيك والانباء تنمى ه بما لاقت لبون بنى زياد حيث أثبت الياء  
وقوله وتضحك من شيخة عبسية ه كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا حيث أثبت الألف  
(ويفتح الواو والياء فى النصب) لحقة الفتح (وتثبت الألف فى الواحد بحالها) لأنها لا تقبل الحركة



وَتَقْعُونَ، ووزن جمع المؤنث يفعلن وتفعُلن؛ وتَقُولُ يرمى، يرميان، يرمون. ترمى، ترميان، يرمين  
ترمى، ترميان، ترمون، ترمين، ترميان، ترمين. أرمى. نرمى. وأصل يرمون، يرميون ففعل به  
مأفعل برضوا؛ وهكذا حكم كل ما كان ما قبل لامه مكسورا كيهدى، ويناجى، ويرتجى، وينبرى  
ويستدعى. ويرعوى. ويعرورى؛ وتقول: يرضى، يرضيان، يرضون، ترضى، ترضيان، يرضين،

بحذف اللام فهما كما ذكر من أن الأصل تغززون حذف اللام والواو ضمير ( ووزن جمع المؤنث يفعلن )  
في الغيبة ( وتفعُلن ) في الخطاب لما تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث ( وتقول ) في يفعل  
بالكسر ( يرمى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى وأصل  
يرمون يرميون ففعل به مأفعل برضوا ) يعني نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصه  
بالذكر لأنه خالف يغززون ويرضون في عدم إبقاء عينه على حركته الأصلية فنه على كيفية ضم العين وانتفاء  
الكسر ( وهكذا ) أى مثل يرمى ( حكم كل ما كان ما قبل لامه مكسورا ) في جميع ما مر ( كيهدى ويناجى  
ويرتجى وينبرى ) أى ينقرض ( ويستدعى ) فأجرى عليها أحكام يرمى وصرفها تصريفه فان كنت ذكيا  
كفأك هذا وإلا فالبيد لا يفيد التطويل ولو تليت عليه التوراة والانجيل ( ويرعوى ) أى يكف يرعويان  
يرعويون ترعوى ترعويان يرتعون ترعوى ترعويان ترعويون ترعويان ترعويان أرعوى ترعوى هذا  
من باب الأفعال مثل احمر احمر أو الأصل ارعور يرعور ولم يدغم للتغلب ولأنهم إنما يدغمون بعد إطاء الكلمة  
ما استحقه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلما أعلوا فاجتماع المثليين ولولزم الإدغام في الماضي للزم في  
المضارع نحو يرعوم يرعوم الواو وهو مرفوض ولم يقبل الواو الأولى الفاعل قلبو الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم  
انضمام ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا لفتحها وافتتاح ما قبلها في الماضي وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة  
يرعويون وترعويين ولم تحذف هذه الواو الزائدة كما في يرضون وترضين لأنه قد حذفت لام الفعل إذ الأصل  
يرعويون وترعويين نلو حذف هذه الواو أيضا لكان إجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثى المجرد ولم تقلب  
هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لما سذكرك في هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع  
الإعلالين أعنى إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو  
يقون وتقون وتقين ونحو إبقاء والأصل إوقا وما أشبه ذلك مما قلب أو حذف فيه حرفان فافهم فإن امتناع  
اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم إلا أن يخصص على ما قيل المراد  
من اجتماع الإعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصل وحيث لا يلزم الاتقاض بما ذكر ( ويعرورى )  
يعروريان يعرورون تعرورى تعروريان يعرورين تعرورى تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان  
تعرورين أعرورى نعوروى وهو أفعول مثل اعشوشب يقال اعرويت الفرس أى ركبته عريانا والأصل  
اعرور يعرور وقلب الواو ياء وأصل يعرورون يعروريون وأصل تعرورين تعروريين أعلا إعلال  
يرمون وترمين وذلك بعد قلب الواو ياء ( وتقول ) في يفعل بالفتح ( يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين )



وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا غَازٌ ، غَازِيَانٌ ، غَازُونٌ ، غَازِيَةٌ ، غَازِيَتَانٌ ، غَازِيَاتٌ ، وَغَوَازٍ ، وَكَذَلِكَ رَامٌ ، وَرَاضٍ . وَأَصْلُ غَازٍ : غَازَوْا ، قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لَتَطَّرُفَهَا وَأَنْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا قَلِبَتِ فِي غَزِيٍّ ، ثُمَّ قَالُوا غَازِيَةٌ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرَعَ الْمَذْكَرَ وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ .

المذكور بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يا زيد ( واسم الفاعل منها ) أى من هذه الثلاثة المذكورة ( غاز ) أصله غازو ( غازيان ) أصله غازوان ( غازون ) أصله غازوون ( غازية ) أصله غازوة ( غازيتان ) أصله غازوتان ( غازيات ) أصله غازوات ( وغواز وكذلك رام ) راميان رامون رامية راميتان راميات وروام ( وراض ) راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض ( وأصل غاز غازو ) كناصر كما مر ( قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ) فصار غازي وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضي وأصل رام رامى لحذفت ضمة الباء من الجميع استنقالا فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لأنها حرف علة والتنوين صحيح لحذفتها أولى فان زال التنوين أعيدت الياء نحو الغازي والرامي والراضي وإنما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الاعلال لأنه قد تقدم في كلامه مثله أعنى حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء ( كما قلبت ) الواو ياء في المبني للفعول من الماضي ( نحو غزى ) والأصل غزو وقبيلة طي يقبلون الكسرة من المبني للفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون غزا ورمى ورضى ونحو ذلك قال قائلهم

نستوقد النبيل بالحضيض ونصه طاد نفوسا بنت على الكرم

والأصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ( ثم قالوا غازية ) بقلب الواو ياء مع عدم تطرفها ( لأن المؤنث فرع المذكور ) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لا سيما فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلّامة ونحو ذلك فلما قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع فقالوا غازية وراضية وفي التنزيل في عيشة راضية ( و ) لأن ( التاء طارئة ) على أصل الكلمة وليست منها فكأن الواو متطرفة حقيقة فان قلت إنهم يقبلون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلبت غازية كذلك كما ذكره العلامة في المفصل قلت قول المصنف رحمه الله أقرب لأن قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو قام قياما والأصل قواما وعلى المفرد كما في الجمع نحو ديم جمع ديمة والأصل دومة فجرد كسر ما قبلها لا يقتضى القلب فإن قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقحدوة فلولم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر في التمثيل وحيث لا تكون الواو كالمتطرفة قلت الأصل في قلنسوة وقحدوة وهو المفرد على التاء والحذف طار بخلاف ما نحن فيه فإن الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها هذا كله ظاهر وإنما الاشكال في إعلال نحو غواز وروام ورواض وليس علينا إلا أن نقول الأصل غوازي بالتنوين أعل إعلال غاز ورام ولا بحث لنا في أنه منصرف أو غيره وأن تنوينه أى تنوين واعلم أن هذا الاعلال إنما هو حال الرفع

وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ مِنَ الْوَاوِي : مَغْرُوبٌ . وَمِنَ الْيَائِي : مَرْمِيٌّ . تَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً وَيَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا ؛  
 لِأَنَّ الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَا كُنَتْ قَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأَدْغَمَتْ  
 الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .

وَتَقُولُ فِي فِعُولِ مِنَ الْوَاوِي : عَدُوٌّ ، وَمِنَ الْيَائِي : بَغِيٌّ ؛ وَفِي فَعِيلٍ مِنَ الْوَاوِي : صَبِيٌّ . وَمِنَ الْيَائِي : شَرِيٌّ .

والجر وأما حال النصب فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازي وروامي كالصحيح ( وتقول في المفعول من  
 الواوي ) أى فى اسم المفعول من الثلاثى المجرد الواوي (مغزوب) أصله مغزوبو أدغمت الواو فى الواو (ومن  
 اليائى مرمى تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها ) أى ما قبل الياء يعنى أن أصله مرمى قلبت الواو ياء وأدغمت  
 الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياء ( لأن الواو والياء إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة  
 والأولى منهما سا كنية ) سواء كانت الواو أو الياء ( قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ) وذلك قياس  
 مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الأولى لتدغم فى الثانية واختير الياء لحففتها وفى كلام المصنف نظر لأنه ترك  
 شرائط لا بد منها وهى أنه يجب فى الواو إذا كانت أولى أن لا تكون بدلا من حرف آخر ليحترز به عن سوير  
 وتسوير كما تقدم وأن يكونا فى كلمة واحدة أو ماهو فى حكمها كسلسى والأصل مسلموى ليحترز عما إذا كانتا  
 فى كلمتين مستقلتين نحو ينزرو يوما ويقضى وطرا وفى بعض النسخ إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وهو الصواب وأن  
 لا يكونا فى صيغة أفعل نحو يوم أيوم ولا فى الأعلام الاعلال نحو حبوقة وأن لا تكون الياء إذا كانت الأولى بدلا  
 من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والأصل ديوان فان الواو لا تقلب فى مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب  
 أن لا تكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا فأما إذا كان طرفا فانه يجب قلبه كما فى صبي ودلى حتى  
 لا ينتقض بنحو أسبود وجدبول فانه لا يجب القلب بل يجوز لا يقال إن قوله إذا اجتمعتا إلى آخره مهملة وهى  
 لا يجب أن تصدق كلية لأننا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية وأما قولهم هذا أمر  
 ممضو عليه فشاذ والقياس ممضى لأنه من اليائى ومنهم من يقول فى الواوي أيضا مغزى ومعدى ومرضى  
 بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر

لقد علمت عرسى مليكة أتى . أنا الليث معديا عليه وعاديا

والقياس الواو ولكن الياء أيضا كثير فصبح وإن كان مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتى وحتى وفى  
 مرضى أمر آخر وهو إجراؤه مجرى فعله الأصيل أعنى رضى فان أصله رضو ( وتقول فى فعول من  
 الواوي عدو ) أصله عدوو ( ومن اليائى بغى ) والأصل بغوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما  
 بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ما قبلها فقلب بغى وفى التنزيل ، وما كانت أملك بغيا ولم أك  
 بغيا ، أى فاجرة قال ابن جنى هو فعيل ولو كان فعولا لقلب بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر كذا ذكره  
 صاحب الكشاف وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الامام ابن جنى وأظن أنه سهو منه لأنه لو كان فعولا

٥٥  
 وَالْمَزِيدُ فِيهِ تَقْلُبٌ وَأُوهُ يَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَאוٍ إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَكُنْ مَاقْبَلَهَا مَضْمُومًا  
 قَلْبَتْ يَاءٌ لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ ؛ فَتَقُولُ : أَعْطَى ، يُعْطَى ، وَاعْتَدَى ، يَعْتَدَى ، وَاسْتَرَشَى ، يَسْتَرَشَى ، وَتَقُولُ  
 مَعَ الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَاعْتَدَيْتُ ، وَاسْتَرَشَيْتُ ، وَكَذَلِكَ : تَغَازَيْنَا ، وَتَرَاجَيْنَا  
 الرَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ وَاللَّامُ : — وَيُقَالُ لَهُ وَاللَّفِيْفُ الْمَقْرُونُ ؛ فَتَقُولُ : شَوَى ، يَشْوِي ، شَيْءًا ،

اوجب أن يقال بغية لأن فعلا بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال شبه بما هو  
 بمعنى مفعول كما في قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين وهو تكلف ولأن قوله لو كان فعولا لثقل بغو  
 غير مستقيم بلا خفاء لأنه من الياء وأما نهو فشاذ والقياس نهى فإن قلت الواو في عدو رابعة وماقبلها غير  
 مضموم فلم لم تقلب ياء قلت لأن المدة لا اعتداد بها فكان ماقبلها مضموما ولأن الواو الساكنة كالضمة  
 ولأن الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مغزو فإن قلت  
 ماالسر في جواز مدعى ومغزى بقلبهما ياء مع الكثرة والاطراد لاسيما في مرضى وامتناع ذلك في عدو قلت  
 السر أن نحو مغزو طال فثقل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فعول فإنه محمول على فعله فافهم ( و ) تقول  
 ( في فعيل من الواوي صبي ) والأصل صبيو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة ( ومن الياء شري )  
 أصله شربني أدغمت الياء في الياء والفرس الشري هو الذي يشرب في سيره أى يلجح ( و ) الثلاثي ( المزيد فيه  
 تقلب واوه ياء لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء ) تخفيفا ( لثقل الكلمة )  
 بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فتقلب فيه الواو ياء وقوله رابعة احتراز من نحو غزوا وقوله فصاعدا  
 ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ماقبلها مضموما احتراز من نحو يغزو ( فتقول أعطى  
 يعطى ) والأصل أعطو يعطو ( واعتدى يعتدى ) والأصل اعتدو يعتدو ( واسترشى يسترشى ) والأصل  
 استرشو يسترشو ومثل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة ( وتقول مع الضمير أعطيت  
 واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا ) بقلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذا الضابط  
 واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الخ ولي فيه نظر  
 لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أبقى بالتخفيف بدليل أنهم لا يقلبونه  
 من استقوم وفي التنزيل استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتور واجلود وتجاوز وما أشبه ذلك  
 وفي نحو افعل وافعال لا تقلب اللام الأولى لأن الأخيرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع  
 في الثقل المهروب منه لاسيما في المضارع بدليل ارعوى برعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ولأنه  
 ينتقض بنحو مدعو وعدو فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتل اللام وعلى أنه لا اعتداد بالمدة وأن  
 المدة قائمة مقام الضمة هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحدا فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة فتقول  
 النوع ( الرابع ) من الأنواع السبعة ( المعتل العين واللام ) وهو ما يكون عينه ولامه حرفي علة

مثل رمى يرمي رمياً، وقوى، يقوى، قوة، وروى، يروى، رياً، مثل رضى يرضى رضاً، فهو ريان  
وأمرأة ربي، مثل عطشان وعطشى، وأروى كأعطى، وحي كرضى، وحي يحيا حياة فهو حي، وحي

وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه ( ويقال له الليف المقرون ) أما الليف فلا اجتماع حرف في علة فيه  
يقال للمجتمعين من قبائل شتى ليف وأما المقرون فللمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ماسيجي.  
بعده والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يحيى ما يكون عينه ياء ولامه واوا  
فبقى ثلاثة ولا يكون إلا من بابي ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين  
نحو قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل وإنما جاء في هذا النوع بفعل الكسر حال كون العين واوا  
لأن العبرة في هذا الباب باللام ولذا لا تعمل العين ( فتقول شوى يشوى شيئا مثل رمى يرمى رمياً ) بجميع ما عرفه  
في رمى يرمى فاعرفه ههنا بعينه والأصل شوى يشوى أعلل إعلال رمى يرمى وأصل شيئا شويبا اجتمعت  
الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لثلا يلزم حذف أحد  
الألفين فتختل الكلمة فإن قيل إذا كان الأصل شوى فلم أعل اللام دون العين مع أن العلة موجودة فيها  
قلت لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه فلا يعمل العين في صيغة من الصيغ لأنه لم يعمل في الأصل  
فلا يقال في اسم الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو ويقال في اسم المفعول مشوى لامشى فالحاصل أنه يجعل  
مثل الناقص بعينه لا مثل الأجوف ( و ) تقول ( قوى يقوى قوة ) والأصل قوو يقوو فأعلل إعلال رضى  
يرضى ولم بدغم لأن الإعلال في مثل هذه الصورة واجب إذ لا يجوز أن يقال رضو مثلا بخلاف الإدغام  
إذ يجوز أن يقال حى بلا إدغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الإدغام ولأن قوى أخف من قو بالادغام  
واعتبروا اجتماع الواوين في القوة بالادغام فإنه موجب للخفة ونظيره الجو والبو ولم تعمل العين لثلا يلزم  
في المضارع يقاى ييا مضمومة وقيل لثلا يلزم اجتماع الإعلالين ( وروى يروى رياً ) أصله رويبا ولم تقلب  
العين من روى ألفا وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لثلا يلزم في المضارع أن يقال يراى كيخاف ييا مضمومة  
وهم رفضوا ذلك ولأن فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب في المفتوح فلم تقلب في المكسور  
فقوى يقوى وروى يروى ( كرضى يرضى ) في جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك أن لا تعمل العين أصلا ولما  
لم يكن اسم الفاعل من روى مثله من شوى أشار إليه بقوله ( فهو ريان وأمرأة ربي مثل عطشان وعطشى ) يعنى  
لا يقال راو وراوية بل يبنى من الصفة المشبهة لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث  
والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى في هذا على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان ريان  
فاعل كإعلال شيان تقول ريان ريانان رواء ربي ريان رواء أيضا وتقول في تثنية المؤنث حال النصب  
والخفض مضافة إلى ياء المتكلم ربي بخمس ياءات المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن ألف  
التأنيث وعلامة التثنية وياء المتكلم ( وأروى كأعطى ) يعنى أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه  
وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعمل العين أصلا فاني لو أشغلت بتفصيل ذلك يطول الكتاب  
من غير طائل ( و ) تقول في فعل مكسور العين مما الحرفان فيه يامان ( حى كرضى ) بلا إعلال العين كما



٥٩  
وَحَيًّا فَهُمَا حَيَّانٍ، وَحَيُّوْا، وَحَيِّوْا، فَهَمْ أَحْيَاءُ، وَيَجُوزُ حَيُّوْا بِالتَّخْفِيفِ كَرَضُوا، وَالْأَمْرُ مِنْهُ  
أَحَى كَرَضَ، وَأَحْيَا، يُحْيِي، كَأَعْطَى يُعْطِي، وَحَايَا يُحَايِي، مُحَايَاةً، وَاسْتَحْيَا، يَسْتَحْيِي، اسْتِحْيَاءً،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: اسْتَحَى، يَسْتَحِي، اسْتَحَّ، وَذَلِكَ الْحَذْفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا: لَا أَدْرِي، فِي لَا أَدْرِي

تقدم وجزا عدم الادغام نظرا إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع وهنا لا يجوز الادغام  
في المضارع لئلا يلزم ما تقدم من يحيي مضموم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالادغام لاجتماع  
المثلين وهذه اللغة هي الكثيرة الشائعة قال الله تعالى ويحيي من حى عن بينة ويجوز في الحاء الفتح على الأصل  
والكسر بنقل حركة الياء إليه (و) تقول في مضارع حى (يحيي بلا إدغام) لئلا يلزم الياء المضمومة  
وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول (حياة) في المصدر بقلب الياء ألفا وتكتب بصورة الواو  
على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والرضو والربو كذا ذكره صاحب الكشف  
فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب في المصحف بالواو اقتداء بناقليه وفي غيره بالألف حياة لأنها وإن كانت  
منقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا في يحيي وربى (فهو حى) في النعت ولم يقل  
حاي لما ذكر في روى من أن المعنى على الثبوت ولم يجر حى بلا إدغام حملا على الفعل لأن اسم الفاعل فرع  
الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ما هو الأكثر أعني الادغام أولى (وحيا)  
في فعل الاثنين من حى بالادغام (وحيا) فيه من حى بلا إدغام (فهما حيان) في ثنية حى (وحيا) في فعل  
جماعة الذكور من حى بالادغام قال الشاعر  
عيسوا بأمرهم كما عيت بيضنها الحمامه  
(وحيا) في فعل جماعة الذكور من حى بلا إدغام (فهم أحياء) في جمع حى (ويجوز فيه) أى في فعل  
جماعة الذكور (حيوا بالتخفيف كرضوا) من حى بلا إدغام والأصل حيوا كرضوا نقلت ضمة الياء إلى  
ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر

و كنا حسبناهم فوارس كهمس • حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا

وأما عند اتصال الضمائر فلا مدخل للادغام كما تقدم في المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند تاء التانيث حيث  
وحيث كحي وحى (و) الأمر (أحى) من تحيا (كارض) من ترضى في سائر التصاريف مؤكداً وغيره  
تقول أحى أحييا أحيوا أحيي ياء ساكنة بعد ياء مفتوحة أحييا أحيين وبالتأكيده أحيين أحييان أحيون والوزن  
أفعون أحيين بكسر الياء الثانية والوزن أفعين أحييان أحيينان (و) تقول في أفعال (أحيي كَأَعْطَى يُعْطَى)  
بعينه ولا يدغم حال النصب أيضا بل يقال لن يحيي حملا على الأصل قال تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي  
الموتى تقول أحيي يحيي إحياء فهو يحيى وذلك يحيى لم يحيى لبحي وأحى ولا تحى بحذف اللام وإبقاء العين بحاله  
وبالتأكيده أحيين بأعادة اللام كأعطين وتقول في فاعل (حايبا يحيى بحاية) فهو يحيى وذلك يحيى لم يحيى  
حاي لا تحاي كنجاحى بعينه (و) تقول في استفعال (استحي يستحي استحياء) فهو مستحي وذلك مستحي لم  
يستحي لا يستحي استحي لا تستحي كاسترشى بعينه (ومنهم) أى من العرب (من) يحذف إحدى اليامين

الخامس المعتل الفاء واللام: - وَيَقَالُ لَهُ «الَلْفَيْفُ الْمَفْرُوقُ» فَتَقُولُ فِي وَتِي يَقِي: وَتِي، وَقِيَا،  
وَقُوا، كَرَمِي رَمِيَا رُمُوا، وَيَقِي، يَقِيَانِ؛ يَقُونَ، كَيَرَمِي يَرَمِيَانِ يَرُمُونَ، وَفِي الْأَمْرِ «قِي» فَيَصِيرُ عَلَى

و (يقول استحي يستحي استح) فهو مستح وذاك مستحي لم يستح ليستح لا تستح بكسر الحاء وحذف  
الياء الأخرى علامة للجزم هذه لغة تميمية والأولى حجازية وهو الأصل الشائع قال تعالى وإن الله لا يستحي،  
الآية وقال تعالى «ويستحيون نساءكم» وتقول على اللغة الثانية استحي استحيا استحوا على وزن استقوا استحت  
استحتا على وزن استقت استقتا إلى آخره استح استحيا استحوا استحي استحيا استحين وبالتالي كيد استحين  
بإعادة اللام استحيان استحن استحين استحيان استحينان ولما تقرر أن هذا النوع لا تعل عينه البتة وههنا  
قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله (وذلك) أي الحذف (لكثرة الاستعمال كما قالوا لأدر في لأدرى)  
يعني ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتبار مثله من لا أدر والأصل لا أدرى لحذفت الياء لكثرة  
استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم  
تك ولم يك وهذا كثير في الكلام وقال سيبويه في استحي حذفت الياء لالتقاء الساكنين وإلا لردوها إذا  
قالوا هو يستحي وقلوا يستحي قلت فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء من استحي إلى ما قبلها وقلت  
ألغا فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من يستحي إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فهما  
كثرة الاستعمال وفي كلام سيبويه أيضا نظر لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام والحق أنه العين وإلا لوجب  
بأن يقال في المجزوم والامر لم يستحي واستحي باثبات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائما مقام  
الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين وحذف اللام في المجزوم والامر مثله في الناقص لا لكثرة  
الاستعمال بدليل إعادتها في نحو استحيا واستحين فليأمل وحينئذ لا حاجة إلى قلب الياء ألغا لأنه يحذف قلب  
أولم يقلب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدرى في الحذف لكثرة الاستعمال لاني محذوف اللام  
(النوع الخامس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء واللام) وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة (ويقال اللفيف  
المفروق) لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما أعني العين والقسمه تقتضي أن يكون أربعة أقسام وليس  
في الكلام من هذا النوع ما فاؤه ياء إلايديت بمعنى أنعمت يقال يدي يدي فالفاء في غيره واو فقط واللام  
لا تكون إلا ياء لأنه ليس في كلامهم ما يكون فاؤه واوا ولامه واوا إلا لفظه واو ولم يجيء إلا من ضرب  
يضرب ومن علم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف مثال الأخيرة وهو ولي يلي (فتقول) من ضرب  
يضرب (وتى) أى حفظ وقيا وقوا الأصل وقبوا ووقت وقنا وقين وقيت وقيتا وقيتم وقيت وقيتا وقين  
وقيت وقينا (كرمي) رميا الخ والاعلالات هنا كالأعلالات هناك (يتي يقيان يقون) تتى تقيان يقين تتى  
تقيان تقون تقيان تقيان أتى تتى ولم يقل كيرمي لأنه يخالفه في حذف الفاء إذ الأصل يوتى وأما حكم  
اللام منه لحكمه من يرمى والأصل في يقون يقيون وفي فعل الواحدة المخاطبة تقيين كنتعدين لحذفت اللام  
كما في يرمون وترمين والوزن يعون وتعين وأما تقيين في الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل (و) تقول

حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ، نَحْوُ هَقَهُ، قِيَا، قُوا، قِيَا، قِينَا، وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ: قِينَ،  
قِيَانًا، قَنَّ، قَنَّ، قِيَانًا، قِينَانًا، وَبِالْخَفِيفَةِ: قِينَنَّ، قَنَّ، قَنَّ، وَتَقُولُ: وَجِي بُوَجِي، كَرَضِي يَرْضِي،  
وَالْأَمْرُ أَيْحُ كَرَضَ

السَّادِسُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ: كَيِّنِ، وَذَلِكَ فِي اسْمِ مَكَانٍ، وَيَوْمٍ، وَوَيْلٍ، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ فِعْلٌ  
السَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ: — وَذَلِكَ: وَأَوْ، وَيَاءٌ، لِاسْمِي الْحَرْفَيْنِ

(في الأمرق) يارجل على وزن ع (فيصير على حرف واحد) كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المجزومات لا يبق لم يبق على وزن لا يبع ولم يبع (ويلزمه) أي الأمر لحقوق (الهاء في الوقف نحو هقه) لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن وكلاهما ممتنع وأما حال الوصل فتقول ق يارجل قيا قوا أصله قيا قيا قين على وزن علقن فهو واق أصله واق وذلك موق في أصله موق في حكم اللام في الجميع حكم لام رمي بلا فرق فقس (وتقول في التأکید) بالنون (قین) باعادة اللام لما عرفته في اغزون (قیان قن) بضم القاف في فعل جماعه الذكور وحذفت الواو لانتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قن) بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف الياء لانتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها (قیان قینان وبالخفيفة قین قن قن وتقول) من باب علم يعلم (وجي بوجي كرضي يرضي) في جميع الاحكام والتصريف بلا فرق أصلا والأمر أيج كارض الخ) تقول أيج أيجوا أيجي أيجيا أيجين وبالتأكيد أيجين أيجيان أيجن الخ وذكر ذلك لفائدة وهي لأن الواو تقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فإن الأصل اوج يقال وجي الفرس إذا وجد في حافره وجع (و) النوع (السادس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون فاؤه وعينه حرفي علة والقسمه تقتضي أن يكون أربعة أقسام ولم ينجى ما يكون الفاء والعين منه واو بن لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة أقسام أشار إلى الامثلة بقوله (كبين وذلك في اسم مكان ويوم وويل) وهو واد في جهنم وويل أيضا كلمة عذاب (ولا يبني منه) أي من هذا النوع (فعل) لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم ينجى مما هو الأثقل أعني ما يكون فاؤه وعينه واو بن في اسم ولا في فعل (و) النوع (السابع) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمه تقتضي أن يكون تسعة أقسام ولم ينجى في الكلام من هذا النوع إلا مثالان (وذلك واو ويا لاسمي الحرفين) وهما وء وء، فإن الهمزة والباء والجيم الخ أسماء مسمياتها أب ج إلى آخره كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون الجيم من جعفر فقالوا جيم قال إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمستول عنه وهو المسمى والجواب ج لأنه المسمى وتركيب الياء من ياءات بالاتفاق ويجعلون لامة همزة تخفيفا وقال الأخفش إن ألف

فَصَلِّ فِي الْمَهْمُوزِ : حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيْفِ فَعْلِهِ تَحْكُمُ الصَّحِيْحُ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيْحٌ  
لِكِنَّهَا قَدْ تَخَفَّفُ إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ مِنْ أَقْصَى الْخَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلٌ يَأْمَلُ  
كَنْصَرَ يَنْصُرُ ، وَالْأَمْرُ أَوْ مَلٌ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ وَأَوَّالٌ لِأَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا التَّقْتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَثَانِيَتُهُمَا  
سَاكِنَةٌ وَجَبَّ قَلْبُهَا بِجَنْسِ حَرَكَةٍ مَاقْبَلِهَا : كَأَمِنْ ، وَأَوْمِنُ ، وَإِيْمَانٍ ، فَإِنْ كَانَتْ الْأَوَّلَى هَمْزَةً وَصَلَّ

الواو منقلبة عن الواو وقيل عن الياء والأول أقرب لأن الواوى أكثر من اليائى فالجمل عليه أولى وقلبت  
العين منهما ألفا دون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركين فى الأول والله تعالى أعلم  
(فصل فى بيان (المهموز) وهو الذى أحد حروفه الأصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك وهو  
على ثلاثة أنواع لأن الهمزة إما فاء ويسمى مهموز الفاء أو عين ويسمى مهموز العين والأوسط والوسط  
أو لام ويسمى مهموز اللام والعجز و (حكم المهموز فى تصارييف فعله حكم الصحيح لأن الهمزة حرف  
صحيح) بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة يعنى أن تصارييف الفعل المهموز الخالى من التضعيف  
وحروف العلة كتصارييف الصحيح فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف العلة  
وإلا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز فى التصارييف حكم  
مماثلة من غير المهموز إن مضاعفا فضاعف وإن مثالا فمثال إلى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم  
لما فيه من التغييرات التى ليست فى السالم وأيضا كثيرا ما تقلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة قد  
تخفف إذا وقعت غير أول) أى غير مبتدأ بها فانها قد تخفف إذا وقعت فى أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها  
نحو وامر بالآلف والأصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون فى أول الكلام بل يتقدم عليها  
شئ. وإلا لم يخفف شئ. حيثئذ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصل  
وأما حذف الهمزة من نحو خذ والأصل أوخذ فليس من هذا الباب فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد  
الاحتياج إليها وإنما تخفف (لأنها حرف شديد من أقصى الخلق) فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفها يكون  
بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب فانه باب طويل الذيل يمتد السيل إذا تقرر  
أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) فى سائر التصارييف (والأمر او مل بقلب الهمزة)  
التى هى فاء الفعل (واوا) فإن الأصل أمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية الفاء فقلبت واوا لسكونها  
وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك (لأن الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (فى كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة  
وجب قلبها) أى قلب الثانية الساكنة (بحركة ما قبلها) أى بحركة الهمزة التى قبلها روما للتخفيف إذ لا يخفى  
ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لسكونها عقيب حال غير جملة كقول الشاعر

والله ييقبك لنا سالما ٥ برداك تبجيل وتعظيم

(فإن كان حركة ما قبلها فتحة تقلب بحرف الفتحه) وهو الألف (كأمن) أصله أمن قلبت الثانية ألفا (وإن

تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةٌ عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : وَأَمْلُ ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ،  
وَأَمْرٌ ، عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ؛ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَقَدْ يَجِيءُ « وَأَمْرٌ » عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ، كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ( وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ) وَأَزْرٌ يَأْزِرُ ، وَهَنَاءٌ يَهْنِي ، كَضَرْبٍ يَضْرِبُ ، وَالْأَمْرُ إِزْرٌ . وَأَدَبٌ

كانت ضمة تقلب بحرف الضمة وهو الواو (نحو أو من) مجهول آمن أصله أو من بهمزتين (وإن كانت كسرة  
تقلب بحرف الكسرة) وهو الياء (نحو إيماننا) مصدر آمن والأصل أماننا وإنما قال إذا التقنا لأن  
الهمزة الساكنة التي قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بجنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس  
ورثم وقال في كلمة واحدة لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضا ذلك بل يجوز يا قاري أزر بالهمزة ويجوز  
بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة  
لأنهما لو التقنا في الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكام آخر لا تليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو  
أمة والأصل أئمة كأحمره فإنه لم تقلب الثانية ألفا كما في آمن بل نقلت حركة الميم إليها وقلبت ياء فقيل أئمة  
ويمكن الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فتقول إذا قلبت الثانية (فإن كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين  
المنقلبة ثانيتهما واوا وياء (همزة وصل تعود الثانية) أي تصير الهمزة المنقلبة واوا أو ياء (همزة) خالصة  
(عند الوصل) أي وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعني عند سقوط همزة الوصل في الدرج لأنه يرتفع حينئذ التقاء  
الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما  
الهمزة لكونهما في الأصل همزة أو لصيرورتها همزة ولأن قوله الأولى يقتضي الثانية فلذا قال في مقابلته  
هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا إن عاد من الأفعال  
الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالا وهذا أسهل لكن قوله (إذا انفتح ما قبلها)  
أي ما قبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط  
همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعني اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها  
قوله تعالى إلى الهدى اتتنا الأصل إيتنا بالياء فلما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم  
ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول أئذن لي والأصل أئذن لي ياء فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية  
ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى « فليؤد الذي آمنتم » والأصل أوئمن بالواو فلما سقطت الهمزة الأولى  
عادت الثانية وكذا في المنقلبة واوا تقول في أوئمل يازيد أوئمل ياقطام أوئمل بإعادة الهمزة ولم يجيء مما يكون  
الأولى همزة وصل قلب الثانية ألفا لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة  
(وحذفت الهمزة في خذ وكل ومر على غير قياس) يعني أن القياس يقتضي أن يكون الأمر من تأخذون تأكل  
وتأمر أو خذ واوكل واوأمركاومل من تأمل لكنهم لما استعملوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة  
الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي وفي نظم  
هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح لأن هذا الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مر فإنه أكثر استعمالا (وقد  
يجيء أوامر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) أصله أوامر حذف همزة الوصل

يَأْدُبُ كَكْرَمٍ يَكْرَمُ . وَالْأَمْرُ أَوْدُبُ ، وَسَأَلُ يَسْأَلُ كَمَنْعٍ يَمْنَعُ وَالْأَمْرُ أَسْأَلُ . وَيَجُوزُ بِالْتَّخْفِيفِ :  
سَأَلَ يَسْأَلُ سَلٌ ، وَآبُ يَأُوبُ ، وَسَاءَ يَسُوءُ ، كَصَانَ يَصُونُ ، وَجَاءَ يَجِيءُ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهَوُ :  
سَاءَ ، وَجَاءَ ، وَأَسَا يَأْسُو كَدَعَا يَدْعُو ، وَأَتَى يَأْتِي كَرَمَى يَرْمِي ، وَالْأَمْرُ آيْتُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ «ت»

وأعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث فر  
برأس التمثال ومر بالستر ومر برأس الكلب ( وأزر ) أى عاون ( يأزر وهنأ يهنئ كضرب يضرب ) بلا  
فرق والتخفيف على القياس المذكور ( والأمر ) من تأزر ( إيزر ) الأصل أئزر قلبت الثانية ياء كما في إيمان  
وخصه بالذكر لمسافيه من قلب ليس في أهني ( وأدب يأدب كككرم يكرم ) والأمر ( اودب ) والأصل  
أؤدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره ( وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر أسأل ) كمنع ذكره وإن لم يكن فيه  
تغيير فربما له على يسأل كتفريع سل على تسأل كما قال ( ويجوز ) في سأل يسأل أسأل ( بالتخفيف سأل  
يسال سل ) بقلب الهمزة الثانية ألفا وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الأمر استغنى عن همزة الوصل  
وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفي قراءة السبعة سأل سائل بالألف وقيل هو أجوف واوى  
مثل خاف يخاف وقيل يأتي مثل هاب يهاب فإن قيل لم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين  
لكونها عارضة عما قالوا في الأمر من تجار وترأف أجار وأراف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها  
ثم أبقوا همزة الوصل فقالوا اجر وارف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا  
فأحبوا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف  
المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك اجر وارف فإن  
التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع ( وآب ) أى رجع ( يؤوب وساء يسوء كصان يصون وجاء  
يجي كككال يكيل ) كما تقدم في باع يبيع يقال كال الزند إذا لم تخرج ناره ( فهو ساء ) في اسم الفاعل من  
ساء ( وجاء ) فيه من جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن في إعلاله بحثا وهو أن الأصل  
ساوى جايى قلبت الواو والياء همزة كما في صاين وبائع فقيل سائى وجاءى بهمزتين ثم قلبت الثانية لانكسار  
ما قبلها كما في أيمه فقيل ساءى وجاءى ثم إعلال إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء الوزن فاع هذا قول  
سيبويه وقال الخليل أصلهما سائى وجاءى قلبت العين إلى موضع اللام واللام إلى موضع العين فقيل سائو  
وجائى والوزن فاعل فاعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فال ورجع قول الخليل بقلة التغيير لما  
في قول سيبويه من إعلالين وليسا فيه وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا  
مع عدم الاحتياج إليه كمشاك وناه وناه والأصل نأى ينأى وأيس يئس والأصل يأس ونحو ذلك  
وهنا قد احتج إليه الاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لا يقوم  
عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب لبس بقياس ( وأسأ ) أى داوى ( يأسو كدعا يدعو وآتى  
يأتى كرمى يرمى والامرايت ) أصله ائت قلبت الثانية ياء كما في إيمان ولذا ذكره ( ومنهم ) أى من العرب ( من

تَشْبِيهَا بِخُذْ، وَوَأَى بِي، كَوَقَى بِي، وَأَوَى يَاوِي أَيَا، كَشَوَى يَشَوِي شَيْئًا، وَالْأَمْرُ أَيُو، وَنَأَى يَنَأَى  
 كَرَعَى يَرَعَى. وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى؛ لَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارَعِهِ  
 فَقَالُوا: «يَرَى، يَرِيَانِ، يَرُونَ، تَرَى، تَرِيَانِ، تَرِينَ، تَرِيَانِ، تَرُونَ، تَرِينَ، تَرِيَانِ، تَرِينَ، تَرِينَ،  
 أَرَى، نَرَى». وَأَنْفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ، لَكِنْ وَزْنُ الْوَاحِدَةِ تَفِينٌ، وَالْجَمْعِ

يحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل (ويقولت) يارجل كق وفي الوقف ته كفه (تشبيهه بالخذ)  
 كما مر (ووأى) أى وعد (بئى كوقى بئى) وأصل بئى يوتى حذفت الواو كيقى ولا فائدة في ذكر الأمر فإن المصنف  
 رحمه الله لا يذكر شيئاً من التصاريف غير الماضى والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس فى المشبه به (وأوى  
 ياوى أيا كشوى يشوى شياً) وأصل أيا أويأ ولا فائدة في ذكره إذ ليس فيه أمر زائد و كأن فائدته أنه  
 قال حكمه فى التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضاً كمصدره  
 فى الإعلال فأشار إليه (والأمر) من نأوى (إيو) كاشو من تشوى والأصل اثو وقلت الثانية ياء كذا ذكره  
 ولا يخفى عليك أن الياء فى إيت وإيزر وإيو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لما  
 تقدم ومنه قوله تعالى «فأووا إلى الكهف» وهو فعل جماعة الذكور تقول إيو إيوياً وإيووا والأصل اثووا  
 بهمزتين فو إوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا  
 (ونأى) أى بعد (ينأى كرعى يرعى) وعليك بالتدبر فى هذه الأبحاث وفى المقايسة بما تقدم فى المعتلات  
 وبما مر من الإعلاجات عند التأكيد وغيره ولا أظنها تخفى عليك إن أيقنت ماتقدم وإلا فالإعادة مع  
 تأديتها إلى إطالة لا تفيدك (وكذا قياس يرى) أى قياس يرى أن يكون كينأى وبرعى لأنه من باهما (لكن  
 العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التى هى عين فعله (من مضارعه) أى مضارع رأى والأولى أن يقول  
 على حذف الهمزة منه لأن بحته إنما هو فى يرى وهو مضارع وإنما عدل عن ذلك لئلا يتوهم أن الحذف  
 مخصوص ببرى فعلم من عبارته أن الحذف جار فى المضارع مطلقاً فافهم (فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان  
 يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) والأصل يرى نرى نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت  
 الهمزة فليل يرى وهذا الحذف ملتزم تخفيفاً لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال يرى أصلاً إلا فى ضرورة  
 الشعر كقوله ألم ترما لاقيت والدره أعصره ومن يتمل العيش يرى ويسمع  
 القياس يرى وكقوله أرى عينى مالم ترأياه . كلانا عالم بالترهات  
 وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال

صاح هل ربت أو سمعت براع . رد فى الضرع ماثوى فى الحلاب  
 والقياس رأيت ولم يلزم الحذف فى نحو ينأى لأنه لم يكن مثل يرى (وقد أنفق فى خطاب المؤنث لفظ  
 الواحدة والجمع) لأنك تقول ترين بالمرأة وترين بانسوة (لكن وزن الواحدة تفين) بحذف العين واللام

تَقْلَنَ . وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ عَلَى الْأَصْلِ : «أَرَهُ» كَارِعٌ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : «رَهُ» وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ  
فَتَقُولُ : «رَهُ» رِيَاً ، رَوَاً ، رَى ، رِيَاً ، رَيْنَ ، وَبِالتَّأَكِيدِ : «رَيْنَ» ، رِيَانًا ، رُونًا ، رَيْنَ ، رِيَانًا ، رِيَانًا ،  
وَبِالْحَفِيفَةِ : «رَيْنَ» ، رُونًا ، رَيْنَ «فَهُوَ رَاءٌ» ، رَائِيَانًا ، رَائُونًا ، كَرَاعٍ رَاعِيَانٍ رَاعُونًا ، وَذَلِكَ مَرْتَبُ  
كَمَرَعِي . وَبِنَاءِ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالَفٌ لِأَخْوَاتِهِ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : أَرَى ، يَرِي ، إِرَاءَةً ، وَإِرَاءَةً ، وَإِرَاءَةً ، فَهُوَ

لأن أصله ترأين حذفت الهمزة فصار ترين ثم قلبت الياء ألفا وحذفت فبقى ترين بحذف العين واللام (ووزن  
الجمع تفلن) بحذف العين فقط لأن أصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكرنا فبقى ترين بآبآت الفاء  
واللام والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل (فاذا أمرت منه) أي بذيت الأمر من ترى (فقلت  
على الأصل أراه كارع) لأنه من ترى حذف حرف المضارعة ولام الفعل وأتى بهمزة وصل مكسورة فقبل  
اره وتصريفه كتصريف ارض وفي عبارته حزازة لأن الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يحز دخول الفاء فيه  
فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما في بعض النسخ وكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير  
قد ليصح (و) قلت (على) تقدير (الحذف ر) من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف  
(ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في قه (نحو ره رياروا) أصله ريوأ (رى) أصله رين (ريارين) والراء في  
الجمع مفتوحة إذ لا داعي للعدول عنه (وبالتأكيدين) باعادة اللام المحذوفة لما مر في اغزون (ريان  
رون) بضم الواو دون الحذف كما في اغزون لأنه لازمة ههنا تدل عليه لأن ما قبله مفتوح (رين) بكسر  
ياء الضمير دون الحذف لذلك (ريان رينان وبالحفيفة رين رون رين فهو راء) في اسم الفاعل أصله رائي  
أهل لإعلال رام (رائيان) في تثنيته (راؤن) في جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء  
ووزنه فاعون فهو (كراع راعيان راعون وذلك مرتب كمرعي) في اسم المفعول أصله مره وقلبت الواو  
ياء وأدغمت وكسر ما قبلها كما في مرمي (وبناء أفعل منه) أي من رأي (مخالف لأخواته أيضا) يعني كما  
كان يرى مخالفا لأخواته من نحو ينأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك بناء باب الإفعال  
منه مطلقا سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو غير ذلك مخالف لأخواته في التزام حذف الهمزة منه دون  
الأخوات وذلك لكثرة الاستعمال (فتقول أرى) في الماضي أصله أراي كأعطى نقلت حركة الهمزة إلى  
الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أريتا أرين إلى آخره (يرى) في المضارع أصله يرئى كيعطى نقلت  
وحذفت وكذلك يريان ويرون والأصل يرثيون فوزنه يفون ترى تريان يرين والأصل يرئين كيسكرمن  
الوزن يقان (إراءة) في المصدر والأصل إرأيا كإفعا لا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار  
إرأء ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة كما في الفاعل وعوضت تاء التانيث عن الهمزة كما عوضت  
عن الواو كما في إقامة فقيل إراءة (و) تقول (إراء) بلا تعويض لأن ذلك ليس مثل إقامة لأنها لما تحذف  
من فعله التزم التعويض في الأكثر وههنا حذف ما حذف من فعله فلم يحتاج إلى لزوم التعويض فجواز إراء



مَرِيَانٌ، مَرُونٌ، مَرِيَّةٌ، مَرِيَتَانِ، مَرِيَاتٌ، وَذَاكَ مَرِيٌّ، مَرِيَانٌ، مَرُونٌ، مَرَاةٌ، مَرَاتَانِ،  
 مَرِيَاتٌ وَالْأَمْرُ مِنْهُ: أَرِ، أَرِيَا، أَرُوا، أَرِي، أَرِيَا، أَرِينِ، وَبِالتَّأَكِيدِ: أَرِيَنَّ، أَرِيَانٌ، أَرِنُّ، أَرِنُّ،  
 أَرِيَانٌ، أَرِيَنَانٌ، وَبِالنِّهْيِ: لَاتَرِ، لَاتَرِيَا، لَاتَرُوا، لَاتَرِي، لَاتَرِيَا، لَاتَرِيَنَّ، وَبِالتَّأَكِيدِ: لَاتَرِيَنَّ،  
 لَاتَرِيَانٌ، لَاتَرِنُّ، لَاتَرِنُّ، لَاتَرِيَانٌ، لَاتَرِيَنَانٌ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلٍ مِنَ الْمَهْمُوزِ الْفَاءِ: أَيَّتَالَ كَأَخْتَارَ،  
 وَأَيَّتَلِي كَأَقْتَضِي.

كثير شائع (و) تقول (إرابة) بالياء أيضا لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفا ومن قلب نظر إلى أن التاء حكمها  
 حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة (فهو مر) في اسم الفاعل أصله مرئي فحذفت الهمزة كما ذكرنا وأعلل إعلال رام وقيل  
 مر على وزن مفع (مريان مروون) أصل مريان مريان وأصل مروون مريون وأرت في فعل الواحدة الغائبة أصله  
 أرايت كأعطيت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا وحذفت فقبل أرت على وزن أفت فهى (مرية)  
 في اسم الفاعل من المؤنث أصله مرية (مريتان) أصله مريتتان (مريات) أصله مريات (وذاك مري) في اسم  
 المفعول أصله مري حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه  
 مئي وتقول في اسم الفاعل جاءني مر ومررت بمر بال حذف ورأيت مريا بال إنبات لحفة الفتحة وههنا أعني في اسم  
 المفعول جاءني مري ورأيت مري ومررت بمرى بالحذف في الجمع لبقاء العلة أعني الحركة وانفتاح ما قبلها وفي  
 تثنية المفعول (مريان) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفا لأن الألف في التثنية تقتضي فتح ما قبلها البتة ولو قلبت الياء  
 وحذفت فقلت مران لزم الالتباس عند الإضافة نحو مران زيد وفي الجمع (مرون) بفتح الراء أصله مريون قلبت  
 الياء ألفا وحذفت (مراة) في المؤنث أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا (مرانان) أصله مرأيتان (مريات) بفتح الراء ولم  
 تقلب الياء ألفا لتلا يتبس بالواحدة وتقول في الأمر منه (أر) بناء على الأصل المرفوض وهو توري حذف حرف  
 المضارعة واللام فبقى أر (أريا أروا) أصله أربوا نقلت ضمة الياء وحذفت (أري) أصله أرنى نقلت كسرة الياء  
 وحذفت والوزن لهما أفوا أفي (أريا أرين) على وزن أفن فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فإنه فيها ضمير  
 (وبالتأكيد أرين) بإعادة اللام كغزون (أريان أرن) بحذف الواو لدلالة الضمة عليها (أرن) بحذف  
 الياء لدلالة الكسرة عليها (أريان أرينان وبالنهي) أي وفي النهي (لاتر لاتريا لاترو لاتري لاتريا لاترين  
 وبالتأكيد لاترين لاتريان لاترن لاترن لاتريان لاترينان) وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام  
 في لاتر لاترو لاتري والإنبات في البواقي والإعادة في الواحدة وحذف الواو والضمير وبانه عند التأكيد فتأمل فاني  
 ذكرت كثيرا بما يستغنى عنه تسهلا على المستفيدين واعلم أن ماترك المصنف من المجرّدات والمنشعبات حكمها أيضا  
 حكم غير المهموز إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا إرشاد (وتقول في أفعل من  
 المهموز الفاء أيتال) أي أصلح (كأختار وأيتلي) أي قصر (كأقتضى) والأصل أيتال وأيتلي قلبت الهمزة  
 الثانية ياء كما في إيمان وخص هذا بالذكر لثلاثتهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل أيتسر فيجوز قلب

فصل في بناء اسمي الزمان والمكان

فَتَقُولُ مَنْ يَفْعَلُ — بِكَسْرِ الْعَيْنِ — عَلَى مَفْعَلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ: كَالْمَجْلِسِ، وَالْمَيْتِ؛ وَمَنْ يَفْعَلُ  
وَيَفْعَلُ — بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَضَمِّهَا — عَلَى مَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ: كَالْمَذْهَبِ، وَالْمَقْتَلِ، وَالْمَشْرَبِ، وَالْمَقَامِ،  
وَشَذُّ: الْمَسْجِدِ، وَالْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، وَالْمَطْلَعِ، وَالْمَجْزُرِ، وَالْمَرْفِقِ، وَالْمَفْرِقِ، وَالْمَسْكَنِ،  
وَالْمَنْسِكِ، وَالْمَنْبِتِ، وَالْمَسْقُطِ، وَحِكِي الْفَتْحِ فِي بَعْضِهَا، وَأَجِيزَ فِي كُلِّهَا

هَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمِنَ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ مَكْسُورِ أَبَدًا: كَالْمَوْضِعِ.

الياء تاء وإدغام التاء في التاء فقال وتقول ايتال كاختار وايتلي كاقضى من غير إدغام لا كاتعد واتسر  
بالإدغام لأن الياء ههنا عارضة غير مستمرة وتحذف في أكثر المواضع أعني عند حذف همزة الوصل  
في الدرج وقول من قال انزر في ايتزر خطأ وأما اتخذ فليس من أخذ بل من اتخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم  
وإلا لوجب أن يقال يتخذ هذا آخر الكلام في المهموز فلنشرع في الفصل الذي به تختم الفصول وهو  
(فصل في بناء اسمي الزمان والمكان) وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من  
غير تقييد وهو من الألفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول في) بناء (اسمي الزمان  
والمكان من يفعل بكسر العين على مفعول مكسور العين) للتوافق (كالمجلس) في السالم (والميت) في غير  
السالم أصله ميت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعول مفتوح  
العين) أما في مفتوح العين فالتوافق وأما في مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا في الكلام إلا مكرما  
ومعونا ويرجح الفتح على الكسر لخفته (كالمذهب) من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والمشرب)  
من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والمقام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل لإعلال أقام  
ولما كان هنا مظنة اعتراض بأنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعول بالكسر أشار إلى جوابه بقوله  
(وشذ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحر الإبل (والمرفق) مكان الرفق (والمفرق)  
مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والمنبت)  
مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعني أن هذه كلها جاءت مكسورة العين  
على خلاف القياس والقياس الفتح لأن المجزر من جزر مفتوح العين والباقي من مضمومه (وحكى الفتح  
في بعضها) أي فتح العين في بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع  
(وأجيز الفتح فيها كلها) على القياس لكن لم يحك في الجميع قال ابن السكت في إصلاح المنطق الفتح في كلها  
جائز وإن لم نسمعه يعني في الشكل (هذا) أي الذي ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام  
وأما غيره) أي غير صحيح الفاء واللام (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور عينه أبدا كالموضع

٦٩  
وَالْمَوْعِدِ، وَالْمَوْجِلِ، وَالْمَوْسِمِ، وَمِنَ الْمُعْتَلِّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا: كَلَّمَاوِيٍّ، وَالْمَرْمَى. وَقَدْ تَدَخَّلَ  
عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ: كَالْمُظَنَّةِ، وَالْمَقْبَرَةِ. وَالْمَشْرِقَةِ؛ وَشَذَّ: الْمَشْرِقَةُ، وَالْمَقْبَرَةُ - بِالضَّمِّ  
وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَسَمِ الْمَفْعُولِ: كَالْمُدْخَلِ، وَالْمُقَامِ، وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَسْكَانِ قِيلَ فِيهِ  
مَفْعَلَةٌ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ، فَيُقَالُ: أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ، وَمَأْسَدَةٌ، وَمَذَابَةٌ، وَمَبْطُخَةٌ، وَمَقْتَاةٌ

والموعدا (الخ) لأن الكسر ههنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائي أنه سمع موحلا بالفتح  
وسمع الفراء موضعا بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائي

فأصبح العين ركودا على الاله أو شاز أن يرتخض في الموحل

ونحو ذلك شاذ ومن المعتل اللام ( اسم الزمان والمكان مفتوح عينه أبدا ) سواء كان الفعل مفتوح العين  
أو مضمومه أو مكسوره واويا أو يائيا لتقلب اللام ألفا ( كالمأوى والمرمى ) مثل بمثلين تنبها على أن الحكم  
واحد فيما عينه أيضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروى مأوى الإبل ومرئ العين بالكسر فيهما ولي ههنا  
نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه  
أيفتح أم يكسر وكثيرا ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالتناقص  
نحو موقى بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك ( وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث ) إما  
للبالغة أو لإرادة البقعة وذلك مقصور على السماع ( كالمظنة ) للمسكان الذي يظن أن الشيء فيه ( والمقبرة )  
بالفتح لموضع يقبر فيه ( والمشرقة ) للموضع الذي تشرق فيه الشمس ( وشذ المقبرة والمشرقة بالضم ) لأن  
القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذًا إذا أريد به مكان الفعل وليس  
كذلك فإن المراد ههنا المسكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ما جاء على مفعلة بالضم فاسم غير جارية على  
الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين إن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك  
ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي المتخذة لذلك  
وكذلك المشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيا لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل  
خروج صيغته عن صيغة الجارية على الفعل دليلا على اختلاف معناه وكان ينبغي أن ينبه على أن المظنة  
أيضا شاذ لأنها بالكسر والقياس الفتح لأنها من يظن بالضم ( و ) بناء اسم الزمان والمسكان ( مما زاد على  
الثلاثة ) أي ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه ( كاسم المفعول ) لأن لفظ اسم المفعول خف  
بفتح ما قبل الآخر ولأنه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس ( كالمدخل والمقام )  
والمدرج والمنطلق والمستخرج والمخرنجم قاله مخرنجم الجامل والنوى والنوقه ولما كان هنا بحث يناسب  
اسم المسكان أشار إليه بقوله ( وإذا كثرت الشيء بالمسكان قبل فيه مفعلة ) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء  
مبينة ( من الثلاثي المجرد ) أي إن كان الاسم مجردا بنى وإن كان مزيدا فيه رد إلى المجرد وبنى ( فيقال أرض

وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ — وَهُوَ مَا يُعَالَجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولَ لَوْصُولِ الأَثْرِ إِلَيْهِ — فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ : مَفْعَلٌ  
وَمَفْعَلَةٌ ، وَمَفْعَالٌ : كَمَحْلَبٌ ، وَمَكْسَحَةٌ ، وَمَفْتَأَحٌ ، وَمَصْفَاءَةٌ ، وَقَالُوا « مَرْقَاةٌ » عَلَى هَذَا ، وَمَنْ فَتَحَ  
المِيمَ أَرَادَ المَكَانَ ، وَشَدَّ : مَدَهْنٌ ، وَمَسْعَطٌ ، وَمَدَقٌ ، وَمَنْخَلٌ ، وَمَكْحَلَةٌ ، وَمَحْرَضَةٌ — مَضْمُومَةٌ

مسبعة ) أى كثيرة السبع ( ومأسدة ) أى كثيرة الأسد ( ومذابة ) أى كثيرة الذئب ومن غير المجرد  
( مطبخة ) أى كثيرة الطبخ ( ومقناة ) أى كثيرة القناة من المزيد فيه حذفت إحدى الطائين والياء من  
بطبخ وإحدى الثامين والألف من قناه ووجدت في بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو  
لكن توجيهها أن يكون من الطبيخ والطبيخ لغة في البطيخ قال في ديوان الأدب البطيخ لغة في الطبيخ وهي  
لغة أهل الحجاز وفي حديث عائشة رضی الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطيخ بالرطب  
وإن كان غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا ككتعلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحمرش وعصفوط  
فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور الى غير ذلك وبما يناسب هذا الموضع اسم  
الآلة فنقول ( وأما اسم الآلة وهو ) أى الآلة ( ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه ) أى إلى  
المفعول مثلا المنحت الذي يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر إليه وقوله وهو راجع إلى الآلة وإن كان  
مؤثرا لأن ما يعالج به إلى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز أن يقال الآلة هي ما أو هو ما ولا يجوز أن  
يكون راجعا إلى اسم الآلة لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا على اسمها إلا على تقدير مضاف محذوف  
أى اسم الآلة اسم ما يعالج به وليس بصحيح أيضاً لأنه يدخل القدوم وأمثاله وليس باسم الآلة في الاصطلاح  
وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها  
( فيجىء ) جواب أما اسم الآلة ( على مثال محلب ) أى على مفعول ( و ) مثال ( مكسحة ) أى مفعلة بالحقاق  
النا. ويقصر ذلك على السماع ( و ) مثال ( مفتاح ) أى على مفعول وإنما قال ذلك لثلا يحتاج إلى التثيل  
( ومصفاة ) هى أيضاً على مثال مكسحة لأن أصلها مصفوة قلبت الواو ألفاً لكن ذكرها لثلا يتوهم خروجها  
حيث لم تكن على وزن مكسحة ظاهراً ( وقالوا مرقاة ) بكسر الميم ( على هذا ) أى على أنها اسم الآلة  
كالمصفاة لأنه اسم لما يرقى به أى يصعد عليه وهو السلم وإنما ذكرها لأن فيها بحثنا وهو أنها جاءت بفتح  
الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناها واحد ( ومن فتح الميم ) وقال المرقاة ( أراد المكان ) أى مكان  
الرقى دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسفاة ومسفاة فمن كسرهما شبهها  
بالآلة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن  
المرقاة والمسفاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فان السلم مكان الرقى من حيث إن الرقى فيه والآخر  
أنها آلة لأن السلم آلة الرقى فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثاني كسرهما فالمتوحد والمكسور  
إنما يقالان لشيء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت  
أسماء الآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله ( وشد مدهن ) للإناء الذي جعل الدهن فيه ( ومسعط )  
للإناء الذي جعل فيه السعوط ( ومدق ) لما يدق به ( ومنخل ) لما ينخل به ( ومكحلة ) للإناء الذي جعل فيه

الميم والعين - وجاء «مدق» و«مدقة» على القياس

تنبيه: بناء المرة من مصدر الثلاثي المجرد على فعلة - بالفتح - فتقول: ضربت ضربة، وقت قومة؛ ومما زاد على الثلاثي بزيادة الهاء: كالأعطاة، والانطلاقة، إلا ما فيه تاء التانيث منهما: فالوصف فيه بالواحدة كقولك: رحمته رحمة واحدة، ودحرجته دحرجة واحدة. والفعلة بالكسر - للنوع من الفعل، تقول: هو حسن الطعمة، والجلسة.

الكحل (ومحرضة) للذي جعل للأشنان حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست من اسم الآلة الذي يبحث عنه بل هي أسماء موضوعات لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل والمدق فإنهما اسماء آلة فيصح أن يقال إنهما من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) هذا (تنبيه) على كيفية بناء (المرة) وهي المصدر الذي قصد به الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة (من مصدر الثلاثي المجرد) تكون (على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة) في السالم (وقت قومة) في غيره أي ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذلك أتية إثباتة ولقيته لقامة والقياس آتية ولقية (و) المرة (بما زاد على الثلاثي) رباعيا كان أو ثلاثيا مزيدا فيه تحصل (بزيادة التاء) التي للتأنيث الموقوف عليها ما في آخر المصدر (كالأعطاة) والانطلاقة والاستخراجة والتدحرجة هذا الحكم في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كلها (إلا ما فيه تاء التانيث منهما) أي من الثلاثي والرباعي فإنه إن كان فيه تاء التانيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجب (كقولك رحمته رحمة واحدة) ودحرجته دحرجة واحدة وقائلته مقاتلة واحدة واطمأنتن طمأنتنة واحدة والمصادر التي فيها تاء التانيث فيها قياسي وسماعي فالقياسي مصدر فعال وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعال واستفعل أجوفين والسماعي نحو رحمة ونشدة وكعدة وعليك بالسماع وبيني منه أيضا ما يدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أي نوعا من الضرب وجلست جلسة أي نوعا من الجلوس فأشار إليه بقوله (والفعلة بالكسر) أي بكسر الفاء (لنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة) أي حسن النوع من الطعام والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى في شرح الهادي المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة إذا كان ركوبه حسنا يعني أن ذلك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة يعني أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقلة للحالة التي قتل عليها والميتة للحالة التي أميت عليها هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه وأما في غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجة تقول رحمة واحدة لليرة ولطيفة أو نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة لليرة وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك البواق والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب